مُقَدِّمَة

أفرز التحول في النظام الدولي, بعد نهاية الحرب الباردة اهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية. وهذا الاخير ادى الى بروز قوى اقتصادية ،اصبح لها وزن كبير في الساحة الدولية, ومن اهمها الصين .فبعد النمو الاقتصادي الذي عرفته أيقظ لديها طموحات للنفط العالمي, ومن ابرز توجهاته ا الإستراتيجية في العقد الأخير هي نحو أفريقيا.

بحيث يعتبر الاقتصاد الصيني اسرع الاقتصادات نموا على مستوى العالم ,بل واصبح الاول من حيث جذب الاستثمارات الخارجية, في الوقت الدي كانت تعاني معظم اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى من الركود الاقتصادي .ويرجع السبب في ذلك إلى النموذج الفريد ـ اقتصاد السوق ـ الذي تنتهجه الصين في سياستها الاقتصادية ,وسياسة التحديث العلمي والتكنولوجي من اجل الارتقاء الى العالمية ,الامر ال ذي ادى الى فتح اسواق الصين امام الاستثمارات وفتح اقتصادها على العالم وبروز ها كثالث اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية واليابان, ويضاف الى ذلك النقلة النوعية في النمو الاقتصادي الى السياسة التي تبنتها القيادة الصينية من حيث وضع الأيدلوجيات والشعارات الايدلوجية جانبا ووضع الطموحات العقائدية ومخططات السياسة الخارجية في ادنى سلم الاهتمامات .

هذا النمو الاقتصادي السريع للصين والحاجة المتزايدة لديها لبناء قدراتها الصناعية وهياكلها الاقتصادية يحتاجان الى المزيد من النفط والغاز لتغذية الصناعة وحاجات المستهلك ولتامين احتياجات الصين النفطية ,مما جعل هدف الوصول الى مصادر الطاقة قرارا استراتيجيا صينيا يحتم الدخول في تحالفات وعلاقات سياسية واقتصادية قوية مع الدول التي تملك احتياطات كبيرة من النفط والغاز .ومن ثم حرصت على تعزيز علاقاتها مع الجزائر والارتقاء بتلك العلاقات الى مستوى تعاون استراتيجي في المجالات السياسية والاقتصادية ,مما جعل الجزائر من بين اكبر شريك تجاري للصين على مستوى الشرق الاوسط ومنطقة الشمال الافريقي .

ان البعد الاقتصادي في مستقبل العلاقة الجزائرية ــ الصينية يبين ان العلاقة الاقتصادية تتميز بنقلة نوعية مهمة نحو الاعتماد المتبادل بين البلدين سيؤدي الى فتح افاق مستقبلية للتعاون الاقتصادي والتقني بين الجزائر والصين وعموما فالعلاقات الاقتصادية بين البلدين يمكن ان تشكل قوة اقتصادية تكاملية يعتمد كل منهما على الاخر لتوفير جميع عناصر النجاح

1. سرد إشكالية الدراسة :

بناء على ما سبق نطرح الاشكالية التالية :

ماهية واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية الجزائرية، الصينية ؟

منهجيا، الإشكالية أعلاه أعقد من أن تترك على شكلها الخام، ما يقتضي تجزئتها إلى حزمة من عدة إشكاليات ثانوية قد تسهل مواطن التعقد، وتتيح مجالات أوسع لفهم الفكرة الأساس حول العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية وعليه:

1. هل التعاون الاستراتيجي مع الصين يحقق الاهداف الاستراتيجية للجزائر في المرحلة القادمة ؟
2. هل من مصلحة الجزائر البحث عن حليف بديل للولايات المتحدة الامريكية ؟
3. هل تعيق الاختلالات الأيديولوجية التفاعلات الاقتصادية ؟
4. هل ادت سياسة الهيمنة والسيطرة الامريكية إلى التقارب الجزائري _ الصيني ؟

2. فرضيات الدراسة :

وللإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية :

1. إن المتغيرات الداخلية(سياسية واقتصادية) في الصين قد ادت الى سياسة الانفتاح الصيني على العالم .
2. إن المتغيرات الدولية الجديدة فرضت التقارب بين الدولتين على الرغم من الاختلاف الأيديولوجي بينهما.
3. إن المتغيرات الايديولوجية لم تكن في أي مرحلة من مراحل العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عام، عائقا لأي تفاعل اقتصادي.
4. بشكل عام، كانت الهيمنة والسيطرة الأمريكية سببا في عدة محاولات جانبية لاختيار نوع من التقارب الجديد بين بعض الدول والتكتلات.

3. مبررات اختيار الموضوع :

1. ارتباط الموضوع بالتخصص والرغبة الشخصية في دراسته .
2. اهمية الموضوع ونقص الدراسات التي تتناوله خاصة العربية منها .
3. حداثة الموضوع.

4. أهداف الدراسة وأهميتها :

تهدف الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية :

1. ابراز اهمية العلاقة الاقتصادية لكل من الجزائر والصين .
2. تسعى الدراسة الى الاجابة عن التساؤلات التي تدور حول طبيعة ومستقبل العلاقات الصينية الجزائرية في ظل الهيمنة الامريكية .

3. الوقوف عند حقيقة النمو الصيني ومدى الدور الدي تلعبه في افريقيا عموما وفي الجزائر

وتبرز أهمية الدراسة، من خلال: أن العلاقات بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية مرت بالكثير من المنعطفات, حيث شهدت مراحل من الصعود والهبوط , وفقا لمصالح الدولتين الوطنية. فالجزائر تعتبر من اكثر الدول في النسق الإقليمي إدراكا لعمق وأهمية م كانتها الجيوستراتيجية, وعلى هدا الأساس تعاملت مع جميع القوى الفاعلة في النظام الدولي.

5. الإطار الزماني والمكاني:

زمنيا تشمل الدراسة الفترة الممتدة من الخمسينيات إلى يومنا هذا.

أما مكانيا فقد تناولنا دولتين الأولى الجزائر وهي دولة نامية والصين والتي تعد من أكثر الدول تطورا اقتصاديا.

6. المنهج المتبع :

اعتمدنا في هـ ذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي وهو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي وتجلى ذلك من خلال عرض العلاقة التاريخية التي تربط الجزائر بالصين الشعبية.

7. صعوبات الدراسة :

من خلال إعدادنا للمذكرة واجهنا بعض الصعوبات ولعل اكثرها تأثيرا هو النقص الفادح في المراجع وندرتها وخاصة الكتب المرتبطة بموضوع البحث وه ذا نظرا حداثته.

8. محتوى الدراسة :

وللإجابة عن اشكالية الدراسة .قد قسمنا ا لم ذكرة الى ثلاثة فصول , الفصل الاول جاء تحت عنوان نشأة مفهوم بالتوجه شرقا ويندرج تحته مبحثين, المبحث الاول بعنوان تحديد مفهوم واسباب التوجه شرقا ,اما المبحث الثاني فعنوناه بصعود القطب الصيني.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان خلفية تاريخية والعلاقة الصينية الأفريقية ويندرج تحته مبحثين الاول بعنوان الصين وجهة جديدة للقارة الإفريقية فلفدرج تحت عنوان وسائل الصين لتحقيق رؤيتها الاقتصادية في افريقيا .

أما الفصل الثالث قد جاء بعنوان خلفية تاريخية والعلاقات الجزائرية الصينية ويندرج تحته مبحثين الأول بعنوان التأسيس للعلاقات الصينية- الجزائرية أما المبحث الثاني قد جاء بعنوان المؤشرات الاقتصادية بين الجزائر والصين.

الفصل الأول:

موسم الهجرة الاقتصادية نحو الشرق

الفصل الثاني

الصين كقوة اقتصادية عالمية

والتوجه لأفريقيا

فهرس المحتويات

تمهيد

تزحف الصين اقتصادياً بهدوء على القارة الأفريقية، على الرغم من أنها من أشد القارات فقراً في العالم، وأقلها تطوراً من الناحية التقنية والتنموية، مستفيدة من الأخطاء التي ارتكبها الغربيون في القارة السمراء للتقارب مع شعوبها وإقامة علاقات متبادلة بين الجانبين، والاستفادة مما تكتنزه القارة من ثروات معدنية مقابل تنمية دولها لتمتين العلاقات الصينية الأفريقية.

وقد اتضح للصينيين أن الأفارقة يمتازون عن غيرهم بضعف القدرة الشرائية، بسبب انتشار الفقر؛ لذلك اعتمدوا أساسًا في رؤيتهم التجارية والتسويقية على جعل السلعة الصينية أرخص ما في المتناول، وهو ما تحقق بالفعل إذ أدى غزو البضائع الصينية للأسواق بالشركات الغربية الكبيرة إلى الشكوى من عدم قدرتها على المنافسة وأصبح هناك توقع سائد بأن شروق الصين هو غروب للغرب.

كذلك اعتمدت الصين على تغليب لغة المصلحة المتبادلة والاحترام والمساواة دون التدخل في شؤون الآخرين مع تبني منطق مختلف عن السياسة المالية الغربية في التعامل مع دول إفريقيا، يتجلى ذلك في القروض الميسرة والاستثمارات دون شروط إضافة للمساعدات الجزيلة والتي عادة ما تكون في الغالب مساعدات عينية ملموسة؛ فعادة يتم وضع هذه الأموال في حسابات مضمونة في بكين ثم يتم وضع قائمة بمشاريع البنية التحتية المطلوبة، وتحصل الشركات الصينية علي عقود لبنائها وهنا يتم تحويل الأموال إلى حسابات هذه الشركات، وهكذا تحصل في النهاية إفريقيا على الطرق والموانئ الملاعب، المساكن، الصالات، المستشفيات، البنى التحتية ...إلخ البنكية، في حين تحصل الصين على سمعة طيبة وامتنان الشعوب الإفريقية لمجهوداتها الطيبة.

المبحث الأول: خلفية تاريخية والعلاقة الصينية الإفريقية

جاء الترحيب الإفريقي بالشراكة الاقتصادية مع الصين نتيجة لبحث عن شريك اقتصادي وسياسي يحترم لهم خصوصياتهم. الثقافية والاجتماعية، بعد أن عاش الأفارقة ردحًا من الزمن وهم يعانون خيبة أمل جرّاء الضربات الموجعة التي تلقوها من الاستعمار الغربي الذي حرم بلادهم حتى بعد الاستقلال من شراكة ثنائية، ومن استغلال لموارد قارتهم. ما كان من الصين إلا أن كانت قبلة ميمونة فرحت بها قلوب" المقهورين " نظرًا لأوجه التشابه بين ثقافة الصينيين وثقافة الأفارقة.

المطلب الأول: الصين وجهة جديدة للقارة الأفريقية[1]

تمتاز العلاقات الصينية ـ الإفريقية بالاتساع والعمق، وهي قائمة أساسًا على قاعدة المعاناة المتشابهة وأيام الشدة في الماضي، ولعل جذور هذه العلاقة ترجع في العصر الحديث إلى الروابط المشتركة التي جمعت الصين مع الأفارقة، فـ" الاهتمام الصيني بإفريقيا ليس بالأمر الجديد؛ ففي ستينات وسبعينات القرن الماضي، تركز اهتمام بكين على بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية الأخرى لتعزيز الشيوعية الصينية، وعلى صد المد الاستعماري الغربي، وفي أعقاب الحرب الباردة، تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع ذات صيغة براغماتية كالتجارة والاستثمار والطاقة. وفي السنوات الأخيرة أخذت بكين تنظر إلى القارة الإفريقية باعتبارها منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة"[2].

بدأ كل شيء تقريبًا في آخر سبعينات القرن الماضي حين شرعت الصين في إصلاحاتها الهيكلية في نظامها الاقتصادي واختارت أن تنفتح على العالم بشكل تدريجي ومخطط، بحيث يضَْمَن هذا الانفتاح للصين الانتقال إلى مستوى اقتصادي متقدم يكفل لها ترسيخ مكانتها الإقليمية والدولية ولعب أدوار مهمة في العالم، يحقق لمواطنيها نوعًا من العيش الكريم والرفاه المرضي. وقد توجت تلك الإصلاحات مؤخرًا بتصنيف الصين كثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة، وكأسرع اقتصاد كبير نامٍ والأسرع في الثلاثين سنة الماضية وكأكبر دولة تجارية وأكبر مصدّر وثاني أكبر مستورد في العالم وإدراجها ضمن الفئة المتوسطة الدنيا في العالم حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي البسيط وقدره 3180 دولارًا، وليس كل ذلك إلا نتيجة

---

[1]. اعتمدنا بشكل أساسي في كتابة محتوى هذا العنصر على: الحبيب باي الشيخ, **الاستثمارات الصينية بأفريقيا : كيف نجحت الصين في كسب القارة الافريقية**, مركز الجزيرة للدراسات, 30 أفريل 2014.

[2]. بيتر بركس وجي هاي شين، **النفوذ الصيني في أفريقيا: تهديد كبير لمصالح واشنطن** ، مأرب برس، 28 ديسمبر 2006.

مباشرة لتلك الإصلاحات المبهرة والخطوات الرائدة، التي جعلت العالم كله يعيش لحظات من الإعجاب والتقدير للتجربة الصينية المتميزة.

ساهم دخول الصين في نادي" الكبار "في خلق جو من التنافس والبحث عن الأسواق المستوردة للمنتوجات والمصدِّرة للمواد الخام، بين الصين من جهة وبين الأقطاب الاقتصادية التقليدية (أميركا وأوروبا). وقد برزت إفريقيا كوجهة أساسية لهذه الأقطاب الاقتصادية الكبيرة، لما تمتاز به من ثروات ضخمة من (الطاقة والمعادن) وحاجة ماسّة لشريك اقتصادي يتفهم الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية لهذه القارة. غير أن سياسة الصين مع شركائها الاقتصاديين كانت كفيلة بتحويل ميزان التنافس لصالحها؛ إذ انتقل التبادل التجاري الصيني-الإفريقي من حدود مليار واحد من الدولارات في حقبة السبعينات، ليرتفع مع مرور الوقت وليصل في عام 2013 إلى ما يزيد على 200 مليار دولار، لتغدو صادرات إفريقيا إلى الصين ضعفي الصادرات إلى الولايات المتحدة وأربعة أضعاف الصادرات الإفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

قصة العلاقات الصينية ـ الإفريقية، ليست وليدة اللحظة ولم تأت من فراغ؛ فالحضور الصيني في إفريقيا بدأ من أيام الزمن الأولى وليست قصص الحرير الصيني في أسواق مصر والمغرب إلا شواهد على أواصر تلك القربى .ولكن الاقتصاد أبى إلا أن تكتب فصولها بقلم المصالح المتبادلة، لتعترف أروقة صناع القرار في الدول الكبيرة أن الصين ببساطة تسرق إفريقيا من أحضان الغرب.

المطلب الثاني: سياسات الصين إزاء إفريقيا

الأهداف الجديدة للصين بإفريقيا باتت أهدافًا اقتصادية خالصة، غايتها الوصول إلى المواد الأولية والمنتوجات الفلاحية التي تشكو الصين من نقص كبير فيها. ولذلك، فهي تعمد هنا إمّا إلى اقتناء المقاولات المستخرجة لهذه الموارد، أو تستخلص رُخصًا لاستغلال الأراضي والغابات، مع العمل على ضمان تغطية تكاليف هذه الموارد، ببيع إفريقيا كميات ضخمة من السلع المصنعة أو السلع الاستهلاكية بأثمان زهيدة للغاية.

كما ويمكن تلخيص السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا في النقاط التالية[1]:

- العمل على مضاعفه حجم المساعدة الصينية لأفريقيا في عام 2006, و حتى حلول عام 2009.
- تقديم ثلاثة مليارات دولار قروض ميسره و 25 مليار دولار اعتمادات للمشترين التفضيليين لأفريقيا.

[1]. أمنية محسن عمر أحمد الزيات، **السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 1991-2015**، المركز الديمقراطي العربي.

- إنشاء صندوق الصين افريقيا للتنمية برصيد خمسة مليارات دولار, لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في افريقيا و تقديم المساعدات لها.
- بناء مركز مؤتمرات للاتحاد الافريقي, لدعم الدول الإفريقية في جهودها لتقوية نفسها من خلال الوحدة و دعم عملية التكامل الافريقي.
- إلغاء الديون بكافة اشكالها, القروض الحكومية الحسنة, و المستحقة السداد في عام 2005 على الدول الفقيرة المثقلة بالديون والدول الأقل نمواً في إفريقيا التي تربطها علاقات دبلوماسية بالصين.
- مواصلة فتح السوق الصينية امام إفريقيا عن طريق زيادة عدد السلع التصديرية المعفاة من الرسوم إلى الصين من 190 سلعة إلى 440 سلعة من الدول الإفريقية الأقل نموا في افريقيا , و التي ايضا تربطها علاقات دبلوماسية بالصين.
- تتبع الصين في علاقتها مع الدول الافريقية مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية وتقدم نفسها دائما على انها بلد نام للتقرب للدول و الشعوب الافريقية.
- يمكن للدول الافريقية إبرام اتفاقيات تعاون اقتصادي مع الصين و دون الارتباط بشروط سياسيه , كما تحرص الصين على الحصول على دعم الدول الافريقية في المحافل الدولية فيما يتعلق بوضع تايوان و بمسألة حقوق الإنسان في الصين.

كما وأن العلاقات الصينية الأفريقية شملت العديد من المجالات، أهمها: التبادل الرفيع المستوى ، والحفاظ على اتجاه تبادل الزيارات والحوارات الرفيعة المستوى بين الزعماء الصينيين والأفارقة، وتعزيز التبادل والتعارف وتعميق الصداقة والثقة المتبادلة بين الجانبين.

أيضاً، التبادل بين الأجهزة والهيئات التشريعية في الجانبين، بحيث يعمل كل من المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني وبرلمانات الدول الأفريقية والبرلمان الأفريقي على تعزيز الاتصالات والتبادلات الودية المتعددة المستويات وعبر قنوات مختلفة على أساس الاحترام المتبادل وتعزيز التفاهم وتطوير التعاون .

وفيما تعلق، بالتبادل بين الأحزاب، فإن الحزب الشيوعي الصيني يعمل على تعزيز التبادل بمختلف الأشكال لزيادة التعارف والصداقة وتعزيز الثقة المتبادلة والتعاون مع الأحزاب والمنظمات السياسية الصديقة بمختلف الدول الأفريقية، وذلك على أساس مبادئ الاستقلال والمساواة الكاملة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية . [1]

[1] محمود حسين وجدي"" **نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية**"" دار الجامعات المصرية، ص 87

وهنالك جانب آخر، متعلق بآليات التشاور، وتشكيل وإكمال لجان ثنائية على المستوى الوطني ولجان تشاور سياسي على مستوى وزارة الخارجية ولجان تعاون اقتصادي مشتركة ا ولجان تجارية وعلمية وتكنولوجية مشتركة وغيرها من الآليات، لدفع آلية الحوار والتشاور الثنائي بشكل مرن وعملي.

وتسعى الصين دوما لتعزيز التعاون في الشئون الدولية، ومواصلة تعزيز التضامن والتعاون بين الصين والدول الأفريقية في الشؤون الدولية والتبادل الدائم للآراء وتنسيق المواقف حول القضايا الدولية والإقليمية الهامة، وتبادل الدعم إزاء القضايا الهامة المتعلقة بسيادة الدول وسلامة أراضيها وكرامة الأمة وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا الهامة. تدعم الصين الدول الأفريقية في المشاركة في الشئون الدولية على أساس المساواة، والعمل المشترك على تعزيز دور الأمم المتحدة وحماية أهداف ومبادئ ميثاقها وإقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل وصحيح على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، ودفع ديمقراطية وقانونية العلاقات الدولية و بناء وحماية الحقوق والمصالح الشرعية للدول النامية[1] .

وكما وتهتم الصين كثيراً بالتبادلات بين الحكومات المحلية، وتولي حكومة الصين المركزية اهتماماً لتعزيز التبادل بين الحكومات المحلية بالصين والدولة الأفريقية، وتؤيد إقامة علاقات صداقة وتآخي بين المقاطعات والولايات والمدن في كلا الجانبين، وتدفع التبادل والتعاون في مجال التنمية والإدارة المحلية لكلا الجانبين .

أما في المجال الاقتصادي، فتتخذ الحكومة الصينية إجراءات فعالة لتسهيل دخول المزيد من المنتجات الأفريقية للأسواق الصينية، وتطبق بجدية إلغاء الرسوم الجمركية على بعض الصادرات من الدول الأفريقية الأقل نمواً لتوسيع وموازنة التجارة الثنائية وتحسين الهيكل التجاري، وتسعى إلى حل الخلافات والاحتكاكات التجارية بشكل مناسب عبر التشاور الودي الثنائي والمتعدد الأطراف والتفاهم وتقديم التنازلات المتبادلة، ودفع أوساط المؤسسات في الجانبين لتأسيس غرفة صينية أفريقية مشتركة للصناعة والتجارة. الصين ترغب في توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع الدول والمنظمات الأفريقية عندما تكون الظروف ناضجة.

كما وتشجع الحكومة الصينية المؤسسات الصينية وتدعمها للاستثمار في أفريقيا، وستواصل تقديم القروض الميسرة وقروض الاعتماد الميسرة للمشترين، وترغب في البحث عن سبل وأساليب جديدة لدفع التعاون في المجال الاستثماري، وستواصل وضع وتحسين السياسات المعنية وتعزيز الموجهات العامة والاهتمام بالخدمات1 وتقديم التسهيلات. ترحب الصين باستثمار المؤسسات الأفريقية في الصين. وستواصل مناقشة وتوقيع "اتفاقات ثنائية لدفع الاستثمار وحمايته " و"اتفاقات تفادي ازدواج الضرائب " وتهيئ بالاشتراك مع الدول الأفريقية ظروفاً جيدة للاستثمار وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمستثمرين من الجانبين.

[1] أ.د عبد السلام إبراهيم البغدادي **(التجربة الصينية في افريقيا1994-2008)** ,جامعه بغداد, مركز الدراسات الدولية لعام 2008، ص: 255.

وتسعى الصين إلى تطوير علاقة التعاون في المجال المالي بين الصين وأفريقيا. وتدعم الحكومة الصينية تعزيز المؤسسات المالية الصينية التبادل والتعاون مع نظيراتها في الدول والمناطق الإفريقية. [1]

وتواصل الصين التعاون والتبادل مع أفريقيا في المجال الزراعي على مختلف المستويات وعبر مختلف القنوات والأشكال، وستعزز رئيسيا التعاون في مجالات تنمية الأراضي والزراعة وتقنيات التربية والأمن الغذائي والاليات الزراعية وتصنيع المنتجات الزراعية الرئيسية والجانبية وغيرها. وستعزز تعاونها في التقنيات الزراعية وتنظم دورات تدريبية خاصة بالتقنيات الزراعية العملية، وتنشئ مشروعات التقنيات الزراعية النموذجية في أفريقيا، وتسرع خطواتها لوضع خطة تعاون زراعي بين الصين وأفريقيا.

وقد عملت الصين على تعزيز التعاون مع أفريقيا في مجال بناء شبكات المواصلات والاتصالات والري والطاقة الكهربائية وغيرها من المنشآت الأساسية. تؤيد الحكومة الصينية بشكل نشط المؤسسات الصينية للمشاركة في بناء المنشآت الأساسية في الدول الأفريقية، وتواصل توسيع حجم أعمال المقاولات في أفريقيا، وتقيم بشكل تدريجي آلية تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف للمقاولات في أفريقيا، وتعزز التعاون في مجالي التقنية والإدارة، وتهتم بمساعدة الدول الأفريقية في رفع قدراتها على التطوير الذاتي.

أما التعاون في مجال الموارد، فقد قامت الحكومة الصينية بتعزيز تبادل المعلومات والتعاون في مجال الموارد مع الدول الأفريقية. وتشجع وتدعم الحكومة الصينية المؤسسات الصينية القوية في التنمية المشتركة والاستخدام الصحيح للموارد مع الدول الأفريقية بأساليب تعاونٍ متنوعة وحسب مبادئ المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة، لمساعدة الدول الأفريقية على تحويل تفوقها في مجال الموارد إلى تفوق تنافسي مما يدفع الدول والمناطق الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة.

وقطاع التعاون السياحي، كان له دوما نصيب من التعاون الصيني الأفريقي، وتنظم الصين زيارة الوفود السياحية الصينية لبعض الدول الأفريقية بشكل فعال وإدراج مزيد من الدول الأفريقية في قائمة المقاصد السياحية لوفود السياح الصينيين" حسب طلب الدول الأفريقية والإمكانيات الفعلية. ترحب الصين بقيام المواطنين الأفارقة بالسياحة في الصين.

كما وتعتمد الحكومة الصينية سياسة الإعفاء والتخفيف من الديون، وتؤكد الحكومة الصينية استعدادها لمواصلة تخفيف الديون عن الدول الأفريقية المعنية أو إعفائها عبر التشاور الودي، ومواصلة حث المجتمع الدولي وخاصة الدول المتقدمة على اتخاذ مزيد من الأعمال الفعالة لتخفيف أو إعفاء الديون عن الدول الأفريقية.

[1] مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 41

كما وتواصل الحكومة الصينية تقديم المساعدات وزيادتها بقدر الإمكان وبدون أي شروط سياسية للدول الأفريقية وفقا لظروفها المالية وأوضاعها في التنمية الاقتصادية.

وتعمل الصين على تعزيز التشاور والتنسيق مع الدول الأفريقية في مجالات الاقتصاد والتجارة والنُظم والهيئات المالية المتعددة الأطراف، ودفع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لزيادة الاهتمام بمسألة التنمية، ودفع التعاون بين دول الجنوب، ودعم بناء نظام جديد وعادل وصحيح للتجارة المتعددة الأطراف وتوسيع حقوق الدول النامية في إبداء الرأي واتخاذ القرارات في الشؤون المالية الدولية. وترغب الحكومة الصينية في تعزيز التعاون مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى والعمل معاً لدعم تنمية أفريقيا، وتقديم إسهام في تحقيق أهداف الألفية للتنمية في أفريقيا. [1]

أما فيما تعلق بالتعليم والعلوم والثقافة والصحة والقضايا الاجتماعية، فتدعو الصين إلى ضرورة إظهار دور صندوق استثمار الموارد البشرية الأفريقية الذي أنشأته حكومة الصين وتحديد أعماله الرئيسية وتوسيع مجالاتها وزيادة التمويل لرفع فعالية الصندوق. وستواصل الصين تبادل الطلبة مع دول إفريقيا، وستزيد حصص المنح الدراسية الحكومية بصورة مناسبة وتواصل ابتعاث المدرسين إلى إفريقيا وتساعد الدول الإفريقية في تعليم اللغة الصينية، وتنفذ برامج دعم التعليم ودفع تطوير المقررات العلمية الضعيفة بأفريقيا، وتعزز التعاون في التعليم المهني والتقني والتعليم عن بُعد، وتشجع على التبادل والتعاون بين الهيئات التعليمية والأكاديمية في الجانبين.

وحسب مبدأ الاحترام المتبادل والتكامل في التفوق والتمتع بالمصالح معاً، ستتعاون الصين مع إفريقيا في مجالات البحوث العملية وتطوير التكنولوجيا والتنازل عن ثمار البحوث العلمية والتكنولوجية وغيرها من المجالات. وتعزز التعاون العلمي والتكنولوجي بينهما في التقنيات البيولوجية الزراعية واستخدام الطاقة الشمسية والتنقيب الجيولوجي واستخراج المعادن وبحوث وتطوير الأدوية الجديدة وغيرها من المجالات الأخرى التي تهم الجانبين، وستستمر في تنظيم دورات تدريبية خاصة بالتقنيات العملية للدول الإفريقية. وتقيم مشروعات نموذجية للمساعدات التكنولوجية. وستشجع بنشاط تعميم واستخدام الثمار العلمية والتكنولوجية والتقنيات العملية المتقدمة الصينية في أفريقيا.

ومن ناحية أخرى، تواصل الصين تنفيذ اتفاقيات التعاون الثقافي والبرامج التنفيذية المتعلقة بها والتي تم توقيعها مع الدول الإفريقية، وتواصل التبادلات الدائمة بين الدوائر الثقافية المسؤولة المعنية في الجانبين وتعزز تبادل الاختصاصيين في الثقافة والفنون والرياضة. وتوجه وتدفع الهيئات والمنظمات الشعبية على تنظيم فعاليات التبادل الثقافي بأشكال متنوعة حسب حاجات التبادل الثقافي والسوق بالجانبين.

[1] سالم توفيق النجفي، **موروثات القرن العشرين مقاربات اقتصادية**، بيت الحكمة، بغداد،2001 ص 110

كما وتدفع الصين تبادل العاملين في مجال الطب والرعاية الصحية والمعلومات المعنية بين الجانبين. وستواصل إرسال البعثات الطبية إلى الدول الإفريقية وتقديم المعونات كالأدوية والمواد العلاجية وتساعد الدول الأفريقية على إنشاء وتحسين المنشآت الطبية وتدريب العاملين في هذا المجال وتعزز التبادل والتعاون مع الدول الأفريقية في الوقاية من الأمراض الوبائية كمرض الأيدز والملاريا والأمراض الأخرى وعلاجها وتدفع البحوث في الطب التقليدي والعقاقير الطبية والتطبيقات في هذا المجال وتعزز أنظمة مواجهة حالات الطوارئ في الصحة العامة. [1]

وتشجع الصين وسائل الإعلام في الجانبين على التبادلات والتعاون على مختلف المستويات وبأشكال متنوعة لزيادة التعارف، وتغطية ونشر نشاطات واخبار الجانب الآخر بشكل شامل وموضوعي، تعزيز الاتصال والتواصل بين الدوائر الحكومية المعنية في الجانبين لتبادل الخبرات حول سبل تنسيق العلاقات بين وسائل الإعلام المحلية والأجنبية وتقديم الإرشادات والتسهيلات للتبادلات بينها.

كما وتشجع الصين على تطوير التبادلات في مجالات بناء نظام الخدمة المدنية وإصلاح البنية الإدارية العامة وتدريب الكفاءات، ومناقشة بناء آلية تعاون للتبادلات في مجال شؤون العاملين والتبادلات الإدارية بين الصين وأفريقيا. إضافة إلى التعاون القنصلي، من خلال إقامة مشاورات قنصلية بين الصين والدول الإفريقية دورية أو غير دورية لإجراء مشاورات ودية بين الجانبين بشأن القضايا العالقة في العلاقات القنصلية الثنائية أو المتعددة الأطراف وبعض القضايا ذات الاهتمام المشترك، وذلك لزيادة التعارف والتفاهم ودفع التعاون وتسهيل زيارات المواطنين من الجانبين وضمان سلامة جاليات كل من الجانبين .

وفي إطار المنظمات غير الحكومية، تشجيع وتوجيه المنظمات الشعبية الصينية والأفريقية على تعزيز الاتصالات والتبادلات، وخاصة تعزيز التبادلات بين الشباب والنساء لزيادة التفاهم والثقة والتعاون بين شعوب الجانبين. وتشجيع وإرشاد المتطوعين الصينيين للتوجه إلى الدول الأفريقية لأداء مختلف النشاطات والخدمات.

وتعزيز التبادلات الفنية ودفع التعاون بين الصين وأفريقيا في مجالات حماية البيئة مثل رصد التغيرات المناخية وحماية الموارد المائية والوقاية من التصحر ومكافحته وحماية التنوع الأحيائي وغيرها. ومواجهة الكوارث وأعمال الإغاثة وتقديم المعونات الإنسانية، بحيث تعمل الصين بنشاط على تطوير تبادل الأفراد وتدريبهم والتعاون الفني في مجالات مواجهة الكوارث الطبيعية وأعمال الإغاثة. وستستجيب الصين بنشاط لمطالب

[1] فطيمة حفيظ"" **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي) الجزائر– المغرب– تونس** /""أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،تخصص :اقتصاد التنمية 2011 .،ص: 143 ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة باتنة ، 2010، ص: 78.

الدول الأفريقية العاجلة المتعلقة بالمساعدات الإنسانية، ستشجع وتدعم جمعية الصليب الأحمر الصينية وغيرها من المنظمات الصينية غير الحكومية على القيام بالتبادلات والتعاون مع الجمعيات والمجموعات والهيئات الأفريقية المعنية[1] .

[1]. الحبيب باي الشيخ, **الاستثمارات الصينية بأفريقيا**, مرجع سابق، ص: 56.

المبحث الثاني: وسائل الصين لتحقيق رؤيتها الاقتصادية في إفريقيا.

كانت الصين في بداية تغلغلها في القارة الإفريقية تعقد صفقاتها التجارية بمنطق اقتصادي يقتضي شراء النفط والمواد الخام مقابل تطوير البنية التحتية، وذلك لاختراق الاحتكار الاقتصادي الذي فرضته الدول الغربية على إفريقيا.

كذلك فإن عدم تدخل الصين في الشؤون الداخلية لأية دولة إفريقية وعرضها للقروض والمنح والمساعدات دون اشتراطات لأية إصلاحات اقتصادية أو سياسية وقيامها إلى جانب ذلك بمنح مظلة دبلوماسية لشركائها التجاريين الرئيسيين في القارة الإفريقية، قد أكسبها مصداقية عالية وقبولا لدى الأوساط الشعبية الإفريقية التي تذكر للصين أنها لم تكن إمبراطورية استعمارية تعيش على نهب الثروات وبيع البشر وتدمير البلدان الأخرى، على غرار الكثير من الدول الأوروبية التي ساهمت في الماضي والحاضر في تخلف إفريقيا وضياعها.

ولتعزيز (FOCAC) في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2000 بادرت الصين إلى إنشاء منتدي التعاون الصيني–الإفريقي العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الإفريقية في القطاعين العمومي والخاص . وقد أصبح مؤخرًا يضم في عضويته أكثر من 45 دولة إفريقية، وهو ما أسهم في ترسيخ التغلغل الصيني في إفريقيا، ووضع العلاقات الاقتصادية الصينية ـ الإفريقية في مسار سريع؛ حيث نمت التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا من 10,06 مليارات دولار في عام2000 إلى 160 مليار دولار في عام 2011 /2010.

في عام 2012 صادق المنتدى الخامس للتعاون الإفريقي الصيني في بكين على خطة عمل للفترة ما بين 2013 تقضي بحصول الدول الإفريقية على قروض مالية ميسرة من الصين ب 20 مليارًا من الدولارات لتطوير البنى التحتية، الزراعية والصناعية، وقد تقرر كذلك أن تساعد الصين الدول الإفريقية على تحقيق التنمية الذاتية والتنمية المستدامة، إضافة إلى تدريب الصين لـ 30 ألف كادر من الدول الإفريقية في مختلف المجالات مع فتح الباب لتوفير 18 ألف منحة دراسية للطلاب الأفارقة؛ حيث تبني الصين رؤيتها على أساس أن" الغزو الثقافي "هو البديل المضمون ليرى الأفارقة الوجه الحقيقي للصين صاحبة الحضارة العريقة وليست القوة الاقتصادية التي جاءت لاستنزاف موارد القارة؛ حيث بدأت بكين منذ 2009 مشروعًا ضخمًا للمنح الدراسية وصل بمقتضاه عدد الطلبة الأفارقة في الجامعات الصينية لحوالي 12 ألف طالب يدرسون على نفقة الصين[1].

[1] زايد عبيد الله مصباح. **السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق**. بيروت: دار الرواد،2002، ص: 78.

ومن أبرز الدول المستفيدة من التبادل التجاري الصيني ـ الإفريقي أنغولا، الشريك الإفريقي الأكبر للصين بحجم تجارة بلغ 17,66 مليار دولار، تليها جنوب إفريقيا 16.6 مليار، والسودان 6,39 مليار، ومصر 5.86 مليار، ونيجيريا 6.38 مليار.

وتستورد الصين من إفريقيا منتجات زراعية بنحو 2,33 مليارات دولار، من بينها: القطن والبرتقال من مصر، والكاكاو من غانا، والبن من أوغندا، والزيتون من تونس، والسمسم من إثيوبيا، والخمور من جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى الفوسفات والحديد والنحاس والبترول، خاصة من أنجولا والسودان ونيجيريا، إضافة للجلود والرخام والنسيج والمعادن ومنتجات الأخشاب من بعض الدول الإفريقية الأخرى.

وقد أنشأت الصين في إفريقيا 3300 كم من الطرق و 30 مستشفى و 50 مدرسة و 100 محطة لتوليد الطاقة في أكثر من 40 دولة إفريقية، ويقدر عدد الشركات الصينية أو فروعها بأكثر من 2000 شركة (كان عددها 700 عام 2005) كلها نشطة في مجال الزارعة والتعدين والبناء والتعمير وقطاعي التجارة والاستثمار ومعالجة منتجات الموارد، والتصنيع، والدعم اللوجستي التجاري .هذا، بالإضافة إلى العمال والخبراء الصينيين وكذلك التجار والأطباء حيث أرسلت الصين ما يقارب 1600 طبيب إلى المناطق الريفية الإفريقية.

المطلب الأول: الرؤية الاقتصادية الصينية في إفريقيا

تستقبل الدول الإفريقية الاستثمار الصيني بالترحيب، نظرًا لجاذبية النموذج التنموي الصيني كون الصين حققت نجاحات كبيرة وسريعة ترغب الدول النامية في نسخ تجربتها، وتمتلك الصين مخزوناً نقدياً ضخمًا يناهز 3 تريليونات دولار هذه الموارد المالية الهائلة موجهة في جزء كبير منها للاستثمارات الصينية في الخارج، والتي تمتد في جميع المجالات طولا وعرضًا، في الطاقة والزارعة والتعدين والبناء، وقطاعي التجارة والخدمات ومعالجة منتجات الموارد، والتصنيع، والدعم اللوجستي التجاري[1].

ويشرف على تلك العملية بنك الاستيراد والتصدير هذه المؤسسة المصرفية التابعة للدولة والتي تلعب دورًا أساسياً في إعطاء القروض للحكومات الإفريقية، وهي التي تقترح منح هذه القروض من خلال شروط تفضيلية .وبالموازاة مع ذلك يتم التفاوض على عقود أشغال عمومية؛ حيث تتبوأ الطاقة والمعادن رأس الأولويات الاقتصادية الصينية، لذلك تعتمد الصين في توسعها في مفاصل الاقتصاد في إفريقيا على عدة شركات مملوكة للدولة؛ ففي مجال المواد الأولية والطاقة هناك شركة الصين الوطنية للبترول وشركة الصين للمواد

[1] مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، (تر:حسن نافعة)، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص: 52.

البترولية والكيميائية من بين شركات أخرى، وهي تنفذ سياسة تزويد الصين بالطاقة من خلال استغلال الحقول البترولية في إفريقيا بشروط ملائمة، لضمان تدفق الطاقة إلى محركات الاقتصاد الصيني النشطة.

وفي ربيع عام 2008 وقعّت الصين والكونغو اتفاقية اقتصادية في مجال التعدين تحصل الصين بموجبها على 11 مليون طن من النحاس و 620 ألف طن من الكوبالت خلال 25 عامًا القادمة مقابل مد 3000 كم من السكك الحديدية ورصف3200 كم من الطرق، وبناء مئات العيادات والمستشفيات والمدارس وجامعتين، ترتقي العلاقات الصينية–الجزائرية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية وتقدر العمالة الصينية في الجزائر بنحو 30 ألفاً في مختلف المجالات الطاقة، البناء، التكنولوجيا، الري، موزعين على أكثر من 50 شركة صينية، لإدارة حقيبة استثمارية تناهز المليارين من الدولار ومبادلات تجارية تقارب إلى 8 مليارات دولار تعتبر مصر ثالث أكبر شريك اقتصادي للصين في إفريقيا ويبلغ حجم الاستثمارات الصينية في السوق المصري حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية في مصر 9.5 مليارات دولار تتركز في قطاعات المشروعات الصناعية والإنشائية والخدمات.

كذلك تسيطر الصين على نسبة لا يستهان بها من حقول النفط في السودان حيث يبلغ إجمالي استثماراتها في ذلك المجال 4 مليارات دولار، وفي تشاد أنشأت شركة الصين الوطنية للنفط بالتعاون مع الدولة التشادية مصفاة نفطية في يونيو/حزيران من عام 2011، ولمدة 99 عامًا ستستغل الشركة الصينية المصفاة بواقع 60 % للجانب الصيني 40 % للجانب التشادي.

كذلك تستثمر الصين أيضًا في العديد من الدول الإفريقية، من بينها :غينيا، ونيجيريا 40 شركة صينية، وأنغولا وإفريقيا الجنوبية، وذلك بفضل تنوع الاستثمار الصيني مع تركيزه على الموارد الأساسية أو الثروات، كالنفط والمعادن والتي يمكن أن تجعل من إفريقيا قارة مصدِّرة أكثر بكثير من اليوم لهذه السلع الحيوية[1].

المطلب الثاني: أهمية السوق الأفريقي بالنسبة للصين.

القارة الأفريقية مكونة من 54 دولة، يتكلم سكانها أكثر من 800 لغة، تأتي اللغة العربية في صدارتها، كما أنها أكبر سوق واعدة في العالم، إذ يزيد عدد سكانها على مليار ومئة مليون نسمة، وتبلغ مساحتها 30 مليون كم^2، وتشكل 20 في المئة من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية.

[1] محمد السيد سليم. **آسيا و التحولات العالمية**. مركز الدراسات الآسياوية، القاهرة، 1998، ص: 122.

تحتاج القارة إلى بناء كل شيء فيها، لذلك باتت القوى الاقتصادية العالمية الكبرى، ومن بينها الصين، تنظر إليها على أنها الملاذ الوحيد في العالم للإبقاء على نمو اقتصادها، حيث لم تعد الأسواق في قارات العالم الأخرى قادرة على تحفيز الاقتصاد العالمي بسبب تشبعها بالاستثمارات، وبلوغ معدل الاستهلاك أقصى حدوده.

وبروز السوق الإفريقي، بالنسبة للصين هو حديث نسبيا ولكنه بشكل سريع، فهناك توافق، بين الإنتاج الصيني الاستهلاكي والبسيط والقدرة الشرائية المتواضعة للمستهلك الإفريقي، التي أقصت إلى حد ما الإنتاج الغربي والياباني فالإنتاج الصيني يقدر 12 % من الإنتاج المصنع في العالم، وهو موجه أساسا للخارج في نهاية1990 قامت مجموعة (هسانس) المنتج الأجهزة التلفزيون بالأبيض و الأسود، بالاستقرار في سوق جنوب أفريقيا .وهي اليوم المزود الأول بالأجهزة الكهرومنزلية في جنوب أفريقيا[1].

كما أن الهجوم الشامل للإنتاج الصيني، يعمل على تدمير الإنتاج الإفريقي،الذي ينتج في نفس الإنتاج، خاصة في مجال الصناعات النسيجية التي كانت تشتهر بها مصر، وبعض الدول الأفريقية .فمصر احد أهم منتجي القطن، الذي كان أساس في اعتمادها على الصناعة النسيجية، لكن دخول الألبسة والمنتجات النسيجية الصينية كان له أثر كبير في منافسة الإنتاج المصري، آما ظهرت جمهورية الصين الشعبية كمنافس جديد في ميادين أآثر تصنيعا مثل الاتصالات وكذلك في بعض المجالات الأخرى ولو بشكل محدود، مثل مجال الطيران المدني، فهي تزود زيمبابوي بطائرات نقل لخمسين راكبا نوع (xinzhau 60) التي تصنع في مدينة "آسيان"، كما لها حضور في السوق في مجالات الصناعات الكهرومنزلية والهيدروكهربائية وفي المراكز النووية مثل (جنوب أفريقيا).

رغم أن المنتجات الصينية تكتسح جل الأسواق الأفريقية، لكنها ترتكز أساسا في منطقة أفريقيا تحت الصحراء .ففي حين أن نصيب أفريقيا 3% من التجارة
الصينية، منها % 2.5 ترتكز في منطقة أفريقيا تحت الصحراء .وفي ظرف عقد واحد أصبحت الصين أهم شريكا لجنوب الصحراء التي تمثل فرصة للسياسة الخارجية الصينية لمعلمين أساسيين:

- التأمين المستمر للضفر بالمواد الأولية الضرورية للنمو الصيني.
- محاولة لنشر موادها ذات القيمة المضافة القوية سياسة تجاوز الحدود.

فقد عادت التبادلات بين الطريفين، بعد سنوات الثمانينات، ففي سنة 2000 و2005 تضاعفت التجارة الخارجية الصينية، ثلاث مرات مع أفريقيا .فبعدما كانت اليابان في سنوات السبعينات المزود الآسيوي

[1]. قط سمير، **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا : قطاع النفط أنموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية استراتيجية, جامعة بسكرة ,الجزائر ,2008، ص: 89.

الأول لأفريقيا بنسبة تقدر ب: 7 إلى 8% من إجمالي صادراتها ثم حلت المنتجات الكورية الجنوبية محلها. لكن بعد عشر سنوات منذ ذلك ظهر الإنتاج الصيني كبديل، وذلك نتيجة لتحول السوق الأفريقي، نحو الإنتاج الصيني رخيص الثمن.

خلاصة الفصل

لقد أدرك المسؤول الصيني أهمية التاريخ في العلاقات الاقتصادية الدولية، وقال الرئيس الصيني الأسبق هيو جن تاو: إن شجرة الصداقة الصينية/الأفريقية التي غرسها الأجداد تحتاج إلى رعاية مستمرة من الأحفاد جيلاً بعد جيل. والنتيجة: أن التجارة الصينية/الأفريقية تطورت من حدود 10.6 مليار العام 2000 إلى أكثر من 160 مليار العام 2011.

تمهيد

تتمتع الجزائر والصين بتاريخ طويل من العلاقات الث لائقة الودية، فقد كانت الجزائر من أوائل الدول العربية التي أقامت معها الصين علاقات دبلوماسية بعد سوريا ومصر واليمن، وبالموازاة مع المغرب والعر اق والسودان. وقد تم تحقيق إنجازات هامة خلال مسيرة طويلة من التعاون الثنائي، ومع ذلك فإن هناك تحديات جديدة تفرض نفسها أمام هذه المسيرة. نستعرض في هذا الفصل اهم محطات العلاقة الثنائية بين البلدين على مدى السنوات الخمسين الماضية (النصف الثاني من القرن العشرين) وتناقش راهن ومستقبل هذه العلاقة في القرن الواحد والعشرين في ظل التحديات الجديدة والمتجددة.

بداية، نقترح تقسيم تطور العلاقات الصينية ـ الجزائرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين الى ثلاث مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى هي مرحلة التأسيس (فترة الخمسينيات)، حيث تزامن تأسيس جمهورية الصين الشعبية مع انطلاق ثورة التحرير الجزائرية واعتراف الصين المبكر بالحكومة الجزائرية المؤقتة (ديسمبر 1958) ودعمها لاستقبال الجزائر.
- المرحلة الثانية يمكن تسميتها مرحلة الكل – أيديولوجي (فترة الستينات والسبعينيات)، حيث تزامنت مرة أخرى الثورة الثقافة في الصين مع حركة التصحيح الثوري " في الجزائر، كما عرفت هذه المرحلة توافقا في المواقف الصينية – الجزائرية من عدة قضايا تاريخية أساسية.
- المرحلة الثالثة (فترة الثمانينيات و التسعينيات) شهدت تحولا أساسيا من الهاجس الأيديولوجي الى الهاجس الاقتصادي، و هي مرحلة تزامنت مع تبني سياسات الإصلاح و الانفتاح الاقتصاديين في الصين، ثم في الجزائر لاحقا، ما دفع بالدولتين الى الاتجاه نحو مزيد من سياسات التعاون في المجالات الاقتصادية، التجارية والطاقوية.[1]

[1] مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 68

المبحث الأول: خلفية تاريخية والعلاقة الجزائرية الإفريقية[1]

الصين، أول دولة غير عربية تعترف بالجزائر المستقلة، فمباشرة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958. أرسل الرئيس الصيني ماو تسى تونغ إلى رئيس الوزراء الجزائري ببرقة تهنئة.

وبعد ثلاث أيام، أعلنت الحكومة الصينية اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة يوم 22 سبتمبر من نفس العام. وبذلك اصبحت الصين اول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة. وبعد ذلك أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والجزائر فى يوم 20 ديسمبر 1958. وبمجرد الاستقلال أرسلت الصين أول مجموعة طبية لمساعدة البلدان الاجنبية نحو الجزائر للعمل في أفريل 1963.

المطلب الأول: التأسيس للعلاقات الصينية الجزائرية (مرحلة الخمسينيات)

تزامن تأسيس جمهورية الصين الشعبية على يد الزعيم ماو تسي تونغ (أكتوبر 1949) من انطلاق ثورة تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي (نوفمبر 1954). يعتبر الدعم التاريخي الذي التزمت به الصين تجاه ثورة التحرير الجزائرية ومساعي الشعب الجزائري لنيل استقلاله بمثابة الأساس الذي مهد لما أصبحت عليه العلاقات الصينية – الجزائرية الراهنة. خلال مرحلة الثورة، كانت الصين اول دولة غير عربية تعترف مبكرا بالحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر 1958 ثم تقيم معها علاقات دبلوماسية في ديسمبر من نفس العام، هذه العلاقات كانت لها دلالتها السياسية آنذاك بالنظر إلى ظروف الحرب الباردة والمكانة التي تبوأتها الصين على الصعيد الدولي. الاعتراف بالحكومة المؤقتة سبقته اتصالات وتبادل لوجهات النظر بين مسؤولين صينيين وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية خلال مؤتمر بان دونغ لدول عدم الانحياز (أفريل 1955).

في تلك المرحلة وبالنسبة للصين، كانت الثورة المسلحة التي خاضها جيش التحرير الوطني في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي بمثابة جزء من المد الوطني التحرري الذي عرفته آسيا وأفريقيا في وجه قوى الاستعمار، فقد كانت الصين قد سبق وان عرفت أسلوب العمل المسلح عدة مرات عبر تاريخها الحديث، في مواجهة الاستعمار الياباني (قبل 1945)، قبل انتصار الثورة الصينية سنة 1949 وضد نظام تشن كاي شيك المنشق في جزيرة تايوان. وقد عبر ماو تسي تونغ عن ذلك عند استقباله لوفد من الحكومة الجزائرية المؤقتة مشيرا إلى ان الاستقلال والسلم من الدول الاستعمارية يمكن الحصول عليهما بالصراع وليس بالتوسل له.

---

[1]. اعتمدنا بشكل أساسي في كتابة محتوى هذا العنصر على: محمد حمشي وسامية ربيعي, **ستون سنة من العلاقات – الصينية**,المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، العدد الأول، 18مارس,2012.

من جهة أخرى، أدى العداء المشترك الصيني الجزائري للاستعمار بشكل عام وللولايات المتحدة الامريكية نتيجة لسياستها الداعمة للاستعمار بشكل عام وللولايات المتحدة الامريكية نتيجة لسياستها الداعمة للاستعمار في إطار حلف شمال الأطلسي (بشكل خاص) إلى تعميق التقارب بين الصين والجزائر في تلك المرحلة (بشكل خاص) إلى تعميق التقارب بين الصين والجزائر في تلك المرحلة. بالنسبة للجزائر، خصص الحلف وحدة عسكرية كاملة أسمها (Division lorraine) موضوعة عن مختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي الذي حصلت عليه فرنسا، من الولايات المتحدة الأمريكية ومن غيرها من دول المعسكر الغربي أنداك. أما بالنسبة للصين، فقد كان الأمر متعلقا بالتوتر الذي عرفته سواحلها الشرقية مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات نتيجة التواجد المتزايد للولايات المتحدة في المحيط الهادي من جهة. من جهة أخرى بما طرا على العلاقات الصينية السوفييتية من خلافات بعد ظهور بوادر تقارب امريكي سوفييتي إثر إعلان سياسة التعايش السلمي[1].

هذا الإدراك القائم على التهديد المشترك " تزامن مع نضال مشترك " من أجل الاعتراف الدولي في إطار هيئة الأمم المتحدة، حيث كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة تسعى لافتكاك الاعتراف الدولي بها ممثلا للشعب الجزائري المطالب بتقرير المصير ونزع الشرعية عن الاستعمار الفرنسي، في الوقت الذي كانت فيه الصين تسعى إلى افتكاك الاعتراف بحكومة جمهورية الصين الشعبية بدلا من حكومة تايوان التي تعتبرها تاريخيا عملية للولايات المتحدة والمعسكر الغربي آنذاك.

تجدر الإشارة في هذه المرحلة إلى ان الصين كانت تتعامل مع ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة بشكل لا يكاد يوحي بأنها إنما تتعامل مع ممثلي حركة تحرر وطنية. تاريخ زيادات وفود الحكومة المؤقتة إلى الصين والطريقة التي كانوا يستقبلون بها تؤكد ذلك. في ديسمبر 1958، ترأس بن يوسف بن خدة، وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة الجزائرية المؤقتة، وفذا لزيارة إلى الصين، حيث لقي الوفد استقبالا خاصا من طرف القيادة الصينية، على رأسها المارشال يونج ته هواي، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

وفي مارس 1959 زار الصين وفد جزائري برئاسة عمر أو صديق، كاتب دولة في الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث تسلم الوفد الجزائري خلال هذه الزيادة معدات وتجهيزات عسكرية وطبية. وفي أفريل 1960، ترأس كريم بلقاسم، نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية، وفدا مكونا من 13 عضوا لزيارة الصين مجددا، وقد استقبل الوفد من طرف الزعيم ماو تسي تونغ نفسه، حيث أكد كريم بلقاسم خلال هذه الزيارة بان العامل الجغرافي لن يكون حاجزا اما تضاعف علاقات الصداقة والتعاون بين الجزائر والصين، وان عامل البعد بين الجزائر والصين هو جغرافي فقط. في الواقع الجزائر والصين هما بلدان قريبان جدا من بعضهما، فصراعهما المسلح المشترك ضد

[1]. إسماعيل دبش, **علاقات المغرب العربي مع دول آسيا وسبل تطويرها**,مداخلة ألقيت في المؤتمر الدولي جول : المغرب العربي وتطوير العلاقات المغاربية الآيوية، تونس، 07 أفريل 2010.

الإمبريالية، الطموح المشترك للسلم، ورغبتها الصادقة في تعاون محترم كلها عوامل وراء العلاقات المترابطة بين البلدين وأدت إلى صداقة متينة.

من جهتها، نظمت الصين ما عرف بـ الأسبوع الصيني لمناصرة الجزائر " لأول مرة في الفترة الممتدة من 13 إلى 20 مارس 1959، و استمر الصينيون لاحقا في تنظيمه بشكل دوري متضمنا معارض و مظاهرات تأييدا لكفاح الجزائر، إضافة إلى جمع التبرعات لصالح الثورة التحريرية، أما على صعيد الدعم المادي فقد تضمن تغطية مالية و تجهيزات عسكرية مباشرة منذ بداية حرب التحرير الجزائرية بما فيها 4.9 مليون دولار سنة 1958، 12 مليون دولار سنة 1959، وفي تفس السنة سلمت الصين لممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة 02 مليون فرنك فرنسي نقدا.

إذا، هناك عدة مسوغات لبروز وتطور العلاقات الصينية الجزائرية، لاحقا، على هذه النحو الواعد. بالنسبة للجزائر، كانت الصين تمثل دولة غير استعمارية، بل في مراحل معينة كانت هي نفسها ضحية للسياسات الاستعمارية (اليابان) ثم الإمبريالية لاحقا (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى حد ما)، أما بالنسبة للصين، فقد كانت الجزائر في مرحلة كفاحها من أجل التحرر من الاستعمار الفرنسي تمثل فرصة لتكريس وضعها الاستراتيجي خلال الحرب الباردة كقوة غير منحازة قادرة على لعب دور قيادي في الجنوب، مثلا من خلال حشد الأصوات للدعوة لنظام اقتصادي جديد يعيد النظر في العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

نجاح الثورة التحريرية وحصول الجزائر على استقلال الوطني (5 جويلية 1962) كان فرصة لنمو التقارب الصيني الجزائري الذي بدأ في المراحل الأولى يأخذ طابعا إيديولوجيا يكاد يكون محضا، بدأت ملامح هذا الطابع الأيديولوجي في البروز قبيل انتهاء ثورة التحرير، حيث شرعت الحكومة المؤقتة الجزائرية آنذاك في الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لنظام ما بعد الاستقلال. وهو ما تجسد في مؤتمر طرابلس، ليبيا (27 جوان 1962) اين تم الإعلان في تبني خيار الدولة العصرية على أساس ديمقراطية في إطار مبادئ اشتراكية والنظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة المتوازنة هو ما أضفى طابعا أيديولوجيا على التقارب الصيني الجزائري الآخذ في الازدهار[1].

المطلب الثاني: مرحلة الكل – أيديولوجي (الستينيات والسبعينيات)

يعتبر العامل الأيديولوجي عاملا حاسما في العلاقات الصينية الجزائرية، ويعتبر دوره في ترسيخ هذه العلاقات أقدم من دور العامل الاقتصادي في حد ذاته، فهو يرجع إلى ما يسمى المبادئ الخمس للتعايش السلمي"، وهي المبادئ الخمسة هي: الاحترام المتبادل لسيادة وسلامة أراضي الدول، الالتزام المتبادل بعدم الاعتداء، عدم تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى، المساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي بين

[1] .Valérie, niquet. **L'offensive africaine de la chine**, www. ifri.org

الدول على اختلاف نظمها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. ويبدو ان هذه المبادئ بقيت تشكل مسوغا لصمود التوافق الصيني الجزائري بدءا بقضايا السياسة الخارجية وصولا الى القضايا الاقتصادية لاحقا.

نفهم محورية العامل الأيديولوجي في العلاقات الصينية الجزائرية، يمكن العودة الى مرحلة الحصار الدولي الذي عرفته الصين طيلة العشرين سنة التي تلت الإعلان عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية (01 أكتوبر 1949). في هذه المرحلة، عملت الصين على تقديم نفسها كداعم أساسي لحركات التحرر الوطنية ومشاريع التنمية الوطنية في دول الجنوب، وفي كلا الحالتين، قدمت الصين (ومازالت تقدم) نفسها على انها أقرب الى هذه الدول من بقية القوى الكبرى الطامحة نحو الهيمنة (أوروبا والولايات المتحدة أساسا)، فهي من جهة تعتبر ضحية هي الأخرى للسياسات الاستعمارية التقليدية وليست صانعا لها، ومن جهة أخرى تعتبر دولة من دول الجنوب، وبذلك تكون قد عملت (ومازالت تعمل) بشكل أو بآخر على بناء ما يسمى بالانتماء للجنوب الواحد.

حرمان الصين من مقعدها فب هيئة الأمم المتحدة لصالح تايوان، بسبب سياسات الحرب الباردة، دفع بالجزائر إثر حصولها على الاستقلال الى قيادة حملة دولية واسعة في الجمعية العامة من أجل استعادة الصين لمقعدها في هيئة الأمم المتحدة. هذه الجهود في خد ذاتها شكلت عاملا تاريخيا في تدعيم أواصر العلاقات الصينية الجزائرية. في سنة 1971، تكمنت الجمعية العامة من تمرير قرار هيئة الأمم المتحدة رقم 2758 الذي قضي بأحقية جمهورية الصين الشعبية في مقعد الصين في الأمم المتحدة وتم «طرد" تايوان من مجلس الأمن وإعطاءه مقعدها لجمهورية الصين الشعبية[1].

مع ذلك، فإن الحصار الاقتصادي الدولي بقي قائما رغم عودة الصين الى الأمم المتحدة، ولم تخف وطأته إلا بعد إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1978. غني عن الذكر أن الصين خلال هذه الفترة عملت على الاستثمار في قضية حرمانها من مقعدها في الأمم المتحدة لتطوير علاقاتها مع دول الجنوب، ديبلوماسيا من خلال منظمة عدم الانحياز واقتصاديا من خلال الالتزام بمساعدة دول الجنوب في برامجها التنموية الوطنية (في أفريقيا على سبيل المثال، أنجزت الصين مشروع بناء طريق السكة الحديدية تنزانيا – زامبيا بطول 1760 كم، مشروع بناء قناة مجردة بتونس، مشروع مصنع قالمة للدراجات النارية في الستينيات).

من جهة أخرى، هناك عامل آخر ساهم في إضفاء الطابع الأيديولوجي على العلاقات الصينية الجزائرية في هذه المرحلة، وإن كان الأمر هنا ينسحب تماما على علاقات الصين مع الدول العربية عموما وليس فقط على الجزائر تحديدا. يتمثل هذا العامل في موقف الصين الإيجابي تجاه القضية الفلسطينية، وهو ما شكل دافعا أساسيا نحو مزيد من التقارب الصيني العربي، وفي المقابل خيمت مبادئ السياسة الخارجية التقليدية زمن الحرب الباردة على مواقف الدول العربية اتجاه قضية تايوان، كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة واحترام

[1]. حنان حيمر، **تحديد خطة عمل خماسية بين الجزائر والصين**، المساء، 21 ديسمبر 2013.

سيادتها ووحدتها الوطنية. سيتضح لاحقا أن نفس هذه المبادئ استمرت تلقي بضلالها على وجهات نظرا كلا البلدين فيما يتعلق بالقضايا الداخلية التي تعتبر بالنسبة سيادية لكليهما (الأزمة الأمنية في الجزائر خلال التسعينيات وأحداث التبت ربيع 2008 كنموذجين لتلك القضايا).

فضلا عما سبق فإن اعتبار الصين في حد ذاتها "ضحية" للسياسات الاستعمارية ثم ضحية لسياسات القوى الكبرى خلال الحرب الباردة أدى إلى ترسيخ هذا التقارب، وجعل الجزائر/العالم العربي والصين يصطفان جنبا الى جنب كأصوات مراجعة (revisionist) للنظام الدولي الراهن.

بيد أن هذه المرحلة، رغم حالة الحصار التي عرفتها الصين، كانت لها آثار وانعكاسات واضحة على تطور بنية الاقتصاد الصيني، فهي لم فقط إلى تركيز جهودها على التأسيس لعلاقات اقتصادية استراتيجية مع دول الجنوب في مواجهة الحصار المفروض عليها من الشرق (الاتحاد السوفييتي) و الغرب (أوروبا و الولايات المتحدة) على حد سواء، بل سمحت لها كذلك بتطوير قدرات اقتصادية ذاتية ساهمت لاحقا في تمكينها من الانخراط كقوة اقتصادية فاعلة في منظومة الاقتصاد العالمي، سواء ارتبط الحديث هنا بالقدرات الذاتية في مختلف قطاعات الاقتصاد، بالقدرات المعرفية و التكنولوجية ذات العلاقة بالاقتصاد او بالصناعات العسكرية[1].

لفهم علاقة هذه الانعكاسات بالعلاقات الصينية الجزائرية، ينبغي وضعها في سياقها التاريخي وربطها بالاتجاه العام الذي كان يتطور وفقه الاقتصاد الصيني. يمكن الحديث هنا عن ثلاثة نقاط أساسية. أولا دشنت الصين بداية من السبعينيات مجموعة من برامج الإصلاحات الاقتصادية أدت الى تحرير الاقتصاد الصيني وتحويله من اقتصاد مركزي التخطيط ومنغلق على نفسه الى اقتصاد منفتح يقوم على السوق الحرة ويسمح بنمو قطاع خاص سريع النمو الى جانب القطاع العام. [2]

ثانيا، أدت الإصلاحات الاقتصادية الى تمكين الاقتصاد الصيني من التحول الى اقتصاد فاعل على مستوى العالمي، ما جعل منه اقتصادا شرها للمواد الأولية بكميات هائلة إضافة الى لمزيد من الأسواق الخارجية. هذا التحول البنيوي جعل الصين في حاجة ملحة الى تنويع وتأهيل علاقاتها الاقتصادية وبناء مزيد من الشراكات الاستراتيجية القائمة على الهاجس الاقتصاد وليس على الهاجس العسكري/ الأمني الذي لازم السياسات الخارجية التقليدية لفترة الحرب الباردة. مع نهاية السبعينيات، كان الاقتصاد الصيني يتوجه نحو مزيد فمزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهو جعل من الجزائر هدفا استراتيجيا بالنسبة للعديد من مبادرات الاستثمار الأجنبي التي عملت عليها الشركات الصينية.

[1]. مليكة خنشر، **الجزائر والصين تؤكدان على إقامة علاقات استراتيجية**،، المساء، 24 فيفري 2014.

[2] . Philipe hugon , **tournée chinoise en Afrique** , institut de relation internationales et stratégique.

ثالثا، يشير كوانجيي ياو (kuangyi Yao) الى الدور الذي لعبته نظرية العوالم الثلاثة three worlds، التي وضعها القادة الصينيون خلال السبعينيات، في اضعاف الوعي الأيديولوجي في دبلوماسية الصين نحو الشرق الأوسط حيث وضعوا استراتيجية خاصة بـ تشكيل أوسع جبهة موحدة ضد الهيمنة موضع التنفيذ، و كجزء من هذه الاستراتيجية، تم اعتبار العالم العربي [بما في ذلك الجزائر] كقوة رئيسية للحد من توسع الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، و بذلك عملت الصين على تطوير علاقات شاملة مع جميع الدول العربية بعيدا عن العلاقات القائمة على الهاجس الأيديولوجي.

أخيرا، تزامنت خلال هذه المرحلة حركتان تصحيحيتان داخليتين في كلا البلدين، الجزائر والصين، كان لهما إثر واسع سواء على مستوى المسار الأيديولوجي لتطور الدولتين، أو على مستوى العلاقات الرابطة بينهما، هاتان الحركتان هما الثورة الثقافية في الصين 1966 التي كرست حكم ماو تسي تونغ والتصحيح الثوري في الجزائر 1965 الذي جاء بالرئيس هواري بومدين الى الحكم. بالنسبة للجزائر، كانت الصين من بين ثلاث حكومات فقط أعلنت فورا مساندتها للتصحيح الثوري الذي قام به الرئيس الجزائري هواري بومدين.

يبدو ان ما حدث هو ان العلاقات الصينية الجزائرية لم تتحول بشكل جذري من علاقات قائمة على الهاجس الأيديولوجي إلى علاقات شاملة، بل تحولت فقط لتصبح محكومة بهاجس آخر هو الهاجس الاقتصادي. في الجزء الثاني نواصل تسليط الضوء على المرحلة التالية من مراحل تطور العلاقات الصينية الجزائرية، مرحلة الكل اقتصادي[1].

المطلب الثالث: مرحلة الكل – اقتصادي (الثمانينيات والتسعينيات)

تعتبر هذه المرحلة بمثابة مرحلة انتقالية من الاهتمام بالعامل الأيديولوجي الى إعادة ترتيب الأولويات في العلاقات الصينية الجزائرية، من خلال منح أهمية أعظم للعامل الاقتصادي. إذ عملت الصين في هذه المرحلة على تعديل استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والدولية، محولة التركيز الى تعزيز البناء الاقتصادي في الداخل وترقية السلام والتنمية والتعاون في الخارج. وهو انعكس أساسا على طبيعة علاقاتها مع شركاتها الاقتصاديين، بما في ذلك الجزائر.

يبدو أن هذا التحول، كما تمت الإشارة اليه، كان انعكاسا لتحولات أخرى، داخلية ودولية. التحولات الداخلية مست المنظومتين الاقتصاديتين للدولتين، أما التحولات الخارجية فقد مست المنظومة الاقتصادية العالمية ككل. التفاعل بين هذه التحولات يظهر أكثر وضوحا في حالة الصين، وأقل وضوحا في حالة الجزائر بسبب

[1] أمنية محسن عمر أحمد الزيات، **السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 1991-2015**، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

الآثار الاقتصادية السيئة للأزمة الأمنية التي عرفها البلد خلال التسعينيات. أما بالنسبة للصين، فقد كان واضحا جدا أن الإصلاحات التي تم إدخالها على الاقتصاد الصيني جعلته ينمو بشكل يدفع به نحو مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، بلغت هذه النزعة أوجها مع سعي الصين للانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

لقد كان سعي الصين للانضمام لمنظمة التجارة العالمية يعني ان تقوم بإصلاحات جادة وذات قيمة في نظامها الاقتصادي ليتماشى مع فلسفة المنظمة، كما كان يعني ذلك أن على الصين ان تتعامل مع العالم بواقعية العولمة الإيجابية بما في ذلك التكيف مع قواعد النظام الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية ذات المرجعية الغربية. وقد تجاوب الصينيون، بشكل فعال، مع هذه التحديات.

غير أن ذلك لم يكن لينفي ان الصين طالما روجت لخطاب يقدم حقوق الانسان الاقتصادية وحقوق الإقامة كأولوية رئيسية بالنسبة للدول النامية على حساب الحقوق الشخصية والفردية التي يؤكد عليها خطاب حقوق الانسان الساند في الغرب. لذلك يجدر التعامل بحذر مع مقولة إذعان الصين للقيم الاقتصادية غربية المنشأ. وجهة النظر هذه تجد الكثير ممن يشاطرها إياها، خاصة من بين العديد من الزعماء الأفارقة.

ولا شك ان قوة الصادرات في الاقتصاد الصيني كان لها أثر بالغ في جعل الصين طرفا لا يمكن الاستغناء عنه في النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، الى الحد الذي جعل مدير منظمة التجارة العالمية السابق، مايكل مور، بصرح بأن منظمة التجارة العالمية بدون الصين ليست منظمة عالمية، وانه بدون الصين لا يمكن تكون هناك منظمة عالمية للتجارة[1].

هناك جانب آخر لنمو الاقتصاد الصيني وسعيه للاندماج في الاقتصاد العالمي، يبدو ذا علاقة تحليلية بتحول العلاقات الصينية الجزائرية من علاقات أيديولوجية الى علاقات اقتصادية في الأساس. يتمثل هذا الجانب في تحول الاقتصاد الصيني الى اقتصاد شره للمواد الأولية، وللنفط بشكل أساسي. بالنسبة للجزائر، تعتبر الصين شريكا جيدا في مجال الطاقة، خاصة بعد ان قامت الحكومة الصينية منذ سنة 1988، بترشيد معظم عمليات الوقود المملوكة من طرف الدول، وذلك بوضعها تحت الإشراف التنظيمي للإدارة الوطنية للطاقة، ذلك لأن التعامل مع شركات نفطية حكومية بالنسبة للجزائر يعتبر أكثر استراتيجية وقابلية للضبط من التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات.

في قطاع النفط على وجه التحديد، أنشأت بكين شركتين، شركة النفط الوطنية الصينية، وشركة الصين للبتروكيمياويات. كلا الشركتين أخذنا شكل شركات نفط وبترو كيمياويات متكاملة رأسيا مع المصالح التي امتدت عبر سلسلة القيمة بأكملها. الشركة الجديدة CNPC التي شاركت في المقام الأول في مجال استكشاف حقول النفط والغاز، الإنتاج وتمثل 66% من نتاج نفط وغاز الصين و 42% من طاقة التكرير في البلاد. سينوبك التي

[1] أمنية محسن عمر أحمد الزيات، المرجع السابق، ص: 117.

ركزت سابقا على التكرير والتسليم، حققت 23% من انتاج النفط و 11% من اناج الغاز و 54% من طاقة التكرير. وكلتا الشركتين الان تعتبران لاعبين عالميين كبيرين في صناعة النفط العالمية وكلاهما يشارك تقريبا في جميع مستويات التنقيب والإنتاج[1].

من جهة أخرى، يمكن القول إن تعميق الشراكة الاقتصادية بين الصين والجزائر في هذه المرحلة يكون قد وضع الصين على طريق الخروج من مأزق ما أسمته فرانسواز نيكلاس بـ السمة اللاتناظرية للاقتصاد الصيني في التجارة العالمية. لقد لاحظت أن الصين تستورد في الواقع أساسا من بقية دول آسيا (اليابان، كوريا، دول الآسيان) في حين أنها تصدر أساسا إلى البلدان الصناعية، ما يجعل الصين، إذن بشكل واضح، مجرد مركز للتجميع/التركيب من قبل الاقتصاديات المجاورة. لذلك كان لزاما عليها ان تلجأ إلى البحث عن شركاء خارج هذه الحلقة، تماما كما كان لزاما على الجزائر أن تجد لها شركاء تاريخيين، كالصين للتخلص من تبعيتها اقتصاديا وتجاريا خاصة لأوروبا.

غير حضور الهاجس الاقتصادي في العلاقات الصينية الجزائرية خلال الثمانينيات والتسعينيات لا ينبغي يلفت الانتباه عن بعد سياسي مهم لهذه المرحلة، حيث عرفت أزمة تردي الأوضاع الأمنية في الجزائر خلال عقد التسعينيات وما ميزها من انسجام في مواقف الدولتين إثر تبني الصين لمقاربة مناهضة لتدويل الازمة تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر واحترام سيادتها، وهو الموقف الذي بقيت الجزائر من جانبها ثابتة عليه فيما يتعلق سواء بقضية تايوان او قضية إقليم الثبت في الصين[2].

ورغم الاطراد الذي عرفته العلاقات الصينية–الجزائرية خلال هذه المرحلة، إلا أن تطور هذه العلاقات بقي يعرف مجموعة من التحديات التي أصبحت تفرض نفسها مع مطلع القرن الواحد والعشرين، هذه التحديات هي وليدة التغيرات الحاسمة التي عرفتها السياسة الدولية خلال السنوات العشر الأخيرة من جهة، ومن جهة أخرى فهي وليدة التغيرات التي عرفتها (وتعرفها) الدولتان داخليا، خاصة في المجال الاقتصادي، مع انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية وسعي الجزائر الى اصلاح منظومتها الاقتصادية والانضمام بدورها الى المنظمة. هنا، يمكن الحديث عن التحديات المتعلقة بدور الصين في التنمية المحلية داخل الجزائر، تحدي ترسيخ تعاون صيني –جزائري موسع وشامل، تحدي تطوير الشراكة الصينية (الجزائرية في مواجهة الشراكات الأوروبية/الجزائرية والأمريكية/الجزائرية)، وصولا إلى تحدي بناء مقاربة مشتركة لتطورات الربيع العربي" الأخيرة. وهو ما سنناقشه في الجزء التالي.

[1] . **Independence Statics and Analysis** :U.S Energy Information Administration, July 24,2014. P. 210.

[2] . **Independence Statics and Analysis** : IBID op cit, P: 212

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية الجزائرية – الصينية في مطلع القرن الحادي والعشرين

عرفت الجزائر، من سنة 2000، توسعا كبيرا في الروابط التجارية مع الصين خاصة مع منح الشركات الصينية عقودا لمشاريع اشغال عمة واسعة النطاق، والتي عرفت تسارعا ملحوظا خلال العقد الماضي، حيث شهدت العلاقات التجارية الثنائية نموا مطردا، قفز من 191 مليون دولار سنة 2000 الى 1.85 مليار سنة 2005، ليصل الى 2 مليار دولار سنة 2006، أما من حيث الواردات، فقد شهدت سنة 2005 ارتفاعا حادا في الولايات الصينية من الجزائر.

لقد بدت الجزائر كأفضل شريك – في شمال أفريقيا – يستفيد من النمو القوي للاقتصاد الصيني من خلال الوصول الى زيادة الصادرات الى الصين بنسبة تزيد عن 400% خلال السنوات الاخيرة، وقد أخذت الجزائر، منذ سنة 2006، بالبروز من بين أكبر 10 شركاء تجاريين للصين في أفريقيا. وفي سنة 2008 صعدت الجزائر الى المرتبة الثامنة حسب إحصائيات موفكوم (وزارة التجارة الصينية). وفي سنة 2010 أصبحت الشريك التجاري الافريقي السابع للصين.

اما من حيث الصادرات الموجهة الى الصين، فالجزائر (بسبب البترول والغاز) تعتبر من بين أكبر عشر مصدرين أفارقة رئيسين الى الصين (المرتبة 10): كما تعتبر الجزائر كذلك من بين أفضل 10 وجهات أفريقية للصادرات الصينية. ورغم كل ذلك، فان الصين لا تتعدى كونها الشريك التجاري الثالث للجزائر حيث تستمر هيمنة الشركاء التقليديين، أي الاقتصاديات الأوروبية، على المبادلات التجارية مع الجزائر.

من جهة نظر الصين، يعتبر الاقتصاد الجزائري بمثابة شريك تجاري مهم على الصعيد العالمي، وعلى مستوى القارة الافريقية. ورغم ان الجزائر كانت دائما شريكا هاما للصين، الا ان هذه الشراكة تعززت مع بداية القرن الحادي والعشرين، وذلك بتوقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في نوفمبر 2006، لقد كانت هذه الاتفاقية انعكاسا للنمو الذي عرفته العلاقات بين البلدين منذ بدايات الالفية الثالثة[1].

فضلا عما سبق، يمكن القول بأن بنية المبادلات الثانية بين الصين والجزائر تتوافق أكثر – على ما يبدو – مع بنية تجارية تحمل سمات المبادلات بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، فالجزائر بالإضافة الى انها مصدر رئيسي للمواد الأولية، فإنها تعتبر كذال سوقا هامة للصادرات الصينية، خاصة منذ الإعلان عن برنامج الاستثمار العام في الجزائر منذ 2009 و الممتد الى غاية 2014، و الذي خصص له غلاف مالي يقدر بـ 286 مليار

[1] . Invest in Med, **Investissements prioritaires pour le développement de la logistique en Méditerranée**, Etude no. 4, Septembre 2009. P: 106.

دولار، مما جعل الصادرات الصينية تغطي عليها الى حد كبير منتجات من قبيل مواد و معدات البناء و مركبات نقل البضائع.

من جهة أخرى، لا بد من الإشارة الى انه في الوقت الذي كان فيه المنتجون الأوروبيون، خاصة الفرنسيون، أكثر ترددا في الاستثمار بالجزائر بسبب الوضع الأمني خلال التسعينات وبداية العقد الأولى من القرن الحالي، كانت التدفقات المالية الصينية نحو الجزائر تبلغ أوجها، حيث وصلت المبالغ الصينية المستثمرة بالجزائر الى حدود 800 مليون دولار سنة 2009 حسب سفير الصين بالجزائر. إضافة الى ذلك فإن المنتجات التي يعرضها المنتجون الصينيون كانت تلبي الطلب المحلي بشكل أفضل، خاصة من حيث الأسعار التي تعتبر تنافسية جدا[1].

اليوم يبدو ان المستثمرين الصينيين نشطاء جدا في قطاعات عديدة في الجزائر، كالأشغال العامة، البناء، الاتصالات، الصناعة، الطاقة والمناجم. وقد تم الانتهاء من العديد من مشاريع البناء ومازال البعض الاخر قيد الإنجاز في العديد من المناطق.

تتركز الاستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر بشكل أساسي في قطاع النفط. فشركات النفط الكبرى الصينية (CNAP،SINOPRC، CNOOC) موجودة في قطاع النفط بالجزائر. خلال سنة 2000، قامت الشركة الصينية العملاقة SINAPEC بتوقيع عقد قيمته 525 مليون دولار من اجل تطوير حقول بترولية قرب حاسي مسعود في صحراء الجزائر. كما أقدمت شركة بترولية في منطقة صينية أخرى، هي شركة CNPC، على بناء مصنع لتكوين البترول في منطقة أدرار. إضافة الى ذلك، تمكنت شركتا CNPCوSINOPEC ان تظفرا بحقوق البحث والاستغلال في حوض واد ميا، كما استطاعت شركة CNPC أن تظفر بعقد تجديد معمل تكرير في مدينة سكيكدة في مارس 2005، كما قامت الشركة الجزائرية نافتال NAFTAL بالتعاون مع شركة SORALCHIN بتكوين شركة مختلفة في جانفي 2006 تحت اسم NAFTACHINE مختصة بتوزيع مواد بترولية مكررة[2].

تجدر الإشارة من جهة أخرى الى شركة SORALCHINE هي في الأصل شركة مختلفة تجمع بين الشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك المساهمة بنسبة 30% والشركة الصينية CNPC المساهمة بنسبة 80% في رأسمال الشركة المختلطة، إضافة الى مجال النفط، يوجد مستثمرون صينيون في مجال استغلال مختلف الموارد الطبيعية الأخرى. فقد حصلت على سبيل المثال مجموعات التعدين الصينية المختلفة (,CECOMINES,SOCOM) CHINA GEO ENGINEERING, SHAOLIN على تراخيص لاستخراج معادن الزنك و الذهب بالجزائر.

أما خارج قطاع النفط، فتتركز الاستثمارات الصينية في الالكترونيات والاتصالات والسيارات وأساسا في مجال البنية التحتية قامت كل من الشركة الجزائرية EEPAD وشركة CGWC بمشروع مشترك لصناعة بطاقات

[1] . Invest in Med, **Investissements prioritaires pour le développement de la logistique en Méditerranée**, Op-Cit. P: 94.
[2] . Invest in Med, IBID Op-Cit. P: 96.

الذاكرة لأجهزة الكمبيوتر المحمولة في الجزائر التي تقوم ايباد حاليا بتجميعها. وسوف تكون الأولوية هي الإنتاج من اجل السوق المحلية مع طموحات التصدير إقليميا ودوليا.

في مجال الاتصالات أقدمت شركة ZTE المختصة في الهاتف المحمول على مركز في وهران بشراكة مع المدرسة الوطنية للبريد والاتصالات اللاسلكية الجزائرية. كما قامت شركة HUAWEI بتأسيس مقرها الإقليمي الجديد في الجزائر سنة 2007.

اما في مجال صناعة السيارات، فيبدو ان الحضور الصيني لا يزال محصورا في الصادرات، بينما بقيت الاستثمارات محددة ومقتصرة على مكاتب البيع. فقد قام المنتجان الصينيان ZONDA و YANGCHENG بفتح موقع تركيب بالشراكة مع فندي موتورز الجزائرية. وفي نهاية 2008، وقعت مجموعة شانكسي لصناعة السيارات عقد شراكة مع الموزع المحلي كيف فوتون الجزائر. وفي مارس 2009، أعلن المصنع الصيني ليفان موتورز عن نيته في إقامة مصنع تركيب في الجزائر لخدمة الأسواق المحلية والإقليمية.

وهناك مجال آخر مهم في هذا الشأن هو مجال البنية التحتية، حيث تمكنت الشركات الصينية من خلال العروض المقدمة من الفوز بمعظم عقود مشاريع البنية التحتية. فالشركات الصينية فازت بعقود إجمالي قيمتها حوالي 20مليار دولار. أهم المشاريع تهتم بإنشاء المساكن، البنية التحتية الاجتماعية والصناعية (المستشفيات على سبيل المثال)، وإنشاء البنى التحتية للنقل ومنشأت الطاقة. معظم مشاريع البيناء الكبرى (السكنات، السدود، الموانئ، الطرق ....) تمت من قبل مجموعات البناء الصينية بما في ذلك عملاق الدول(CSCEC). [1]

وفي عام 2006، تم التوقيع على المشروع الأكثر أهمية (مشروع القرن كما يسمى في الجزائر) عندما عهدت الحكومة الجزائرية لمجموعة CTTTC Group-China Railway Construction Corporation (CRCC) بإنشاء قسمين من الطريق السريع شرق . غرب بمسافة 600كلم بقيمة 6،25مليار دولار .

يبقى أن انخراط الصين في التنمية المحلية في الجزائر ليس بدون آثار تذكر. وحيث أن أحد الأهداف ذات الأولوية لسياسات ترقية الاستثمار الأجنبي التي تنتهجها الجزائر هي خلق فرص عمل وتنشيط الاقتصاد المحلي عن طريق الاستثمار، الصادرات، زيادة الإنتاجية، نقل التكنولوجيا، بناء علاقات مع الشركاء الاقتصاديين، وإعادة التوازن للعلاقات التجارية، فإن هذه الأهداف لا تحقق بشكل المأمول في إطار الشراكة الاستراتيجية مع الصين إذا أن ثمة العديد من الثغرات التي تكثف حقل الشراكة بين البلدين :[2]

---

[1] حمشة عبد الحميد"" **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة –دراسة حالة الجزائر** ""–مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية/ ص: 88.

[2] عجة الجيلالي " **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص** " دار2007 .، ص 211 الخلدونية للنشر القبة، الطبعة 1، ص: 142.

- مبادلات غير متوازنة: الجزائر سجلت زيادة حادة في صادراتها لكن العجز التجاري مع الصين استمر في الاتساع خلال السنوات الاخيرة. وأدت الاختلالات التجارية المزمنة –مما لا شك فيه –إلى ردود فعل سلبية تجاه "غزو "المنتجات الصينية، إن التجارة بين الجزائر والصين تظل غير متكافئة لصالح هذه الأخيرة، حيث حققت فائضا تجاريا بلغ 1مليار دولار سنه 2005، ومن ثم ارتفع إلى 1،94مليار دولار سنة 2006، وتجاوز مليارين سنة 2007، فواردات الصين من الجزائر ضعيفة جدا إذا استثنينا منها المحروقات.
- استثمارات ضعيفة: لازالت الاستثمارات الصينية ضعيفة بالمقارنة مع حجم الاستثمارات الأمريكية والفرنسية والخليجية. إذ تشير إحصائيات المنظمة الدولية حول التجارة والتنمية النابعة للأمم المتحدة CNUCEDأن الجزائر حصلت على 1 مليار دولار من الاستثمارات المباشرة سنة 2005، بلغت على إثرها مدخرات الاستثمارات المباشرة 2،8مليار دولار، لكن الارتفاع المسجل في الاستثمارات المباشرة يعزى إلى ارتفاع نسبة الاستثمارات الوافدة من دول الخليج سنة 2006و2007مقارنة مع تلك الوافدة من الصين .
- مشاريع بدون فرص عمل: إن جزءا كبيرا من قوة العمل التي تستخدمها مجموعات البناء الصينية هي في الأصل مستخدمة من الصين لدلك فإن من الشائع أن يبقى هؤلاء العمال في الجزائر ويمارسوا نشاطات تجارية. على سبيل المثال، يتواجد في منطقة باب الزوار بالجزائر العاصمة أكثر من 200متجر يملكها مواطنون صينيون وحسب معلومات وفرتها السفارة الصينية بالجزائر تعود إلى شهر ديسمبر 2008، هناك 30000 رعية صيني يعملون ويقيمون بالجزائر، من بينهم 120طبيب من البعثة الطبية. ما يقارب ربع هؤلاء الصينيين(8500رعية) يعملون على بناء الطريق السريع شرق–غرب. وتشير آخر إحصائيات إلى وجود ما يقارب 50000عامل صيني بالجزائر لذلك، فإن التأثير الإجابي المحتمل لخلق فرص عمل يعد أمرا مشكوكا فيه بشكل خاص ففي قطاع البناء في الجزائر، على سبيل المثال، يسود الانطباع بأن سياسة استيراد العمالة التي يتبعها المستثمرون الصينيون تعيق أية آثار إيجابية على التقليص من حدة البطالة المحلية .[1]

الانعكاسات على المنتجات المحلية: في الواقع، لا تمارس الاستثمارات الصينية منافسة كبيرة على المنتجات المحلية. أحد القطعات الرئيسة التي يستهدف من خلاله المستثمرون الصينيون السوق المحلية هو قطاع صناعة السيارات حيث غياب الإنتاج يلغي خطر التأثير السلبي .إن الإنتاج المحلي الذي يخضع للسيطرة الأجنبية هو

[1] شرفاوي عائشة " **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية** ، حالة الجزائر " رسالة ماجستير منشورة في التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سبتمبر 2001، ص 68.

موجه في الأساس للإحلال محل الواردات ،وبالتالي ينبغي أن يكون له تأثير مفيد على الاقتصاد المضيف ،سواء من حيث خلق فرص العمل أو النقل المحتمل للتكنولوجيا وعوامل خارجية أخرى إيجابية ،وإذا أخذنا قطاعا آخر كقطاع البناء لإنشاءات ،لوجدنا أن المنافسة لها تأثير على المتعاملين الأجانب ،خاصة الأوربيين ،أكثر مما لها تأثيرا على المتعاملين المحليين . يبقى أن هناك غيابا ملحوظا لأية مؤشرات قد تدل على تحسن تطوير الصناعات الوطنية المحلية، أو دعم المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، كما يبقى من المؤكد بمكان أن زيادة فرص العمل لا يمكن أن تتحقق بالقدر المطلوب في ظل استقدام الشريكات الصينية لعمالها.

الانعكاسات الاجتماعية: إن تواجد أكثر من 50000عامل صيني مقيم في الجزائر من شأنه أن يؤدي إلى الاحتكاك والتفاعل بين الحين والأخر مع المجتمع الجزائري، كما يؤدي أيضا إلى خلق فرص تنويع أمام الطبيعة الاجتماعية المغلقة إلى حد ما للاقتصاد وللمجتمع الجزائري.

المحلي بطرق قد تكون لها آثار إجابيه على المدى الطويل. يشير رشيد تلمساني، باحث جزائري، إلى أن الخطر الأصفر لم يعد يهدد الجزائر. فالصينيون يحظون بسمعة جيدة على الرغم من حوجز اللغة والثقافة. [فهم] يعملون ويعيشون في ظروف صعبة كثير من الجزائريين لا يقبلونها، ولا يوجد والحلة هذه تنافس بين الطرفين. إنهما عالمان منفصلان ينجحان في قبول كل منهما الأخر .حضور اليد العاملة الصينية في الجزائر تشويه مفارقة كبرى، تتمثل في كون معدل البطالة في الجزائر يطال 15%من الفئة الساكنة النشطة، وتصل نسبته أحيانا إلى 30%في الفئات العمرية دون 25سنة. لكن ذلك يمر دون احتجاج من قبل الجزائريين الذين اعتاد الشباب منهم على الامتناع عن زاوله أعمال شاقة ومضنية بأجر زهيد بينما يفضلون سلاليم الوظيفة العمومية، لكن ذلك، في نهاية المطاف، لم يكن ليمر من دون انتقادات في الصحافة الجزائرية .هذا التعايش بين السكان المحليين والعمال الصينيين الوافدين تصدع في أوت 2009بعد مواجهات بين أفراد المجموعتين إثر خلاف عادي حول موقف سيارة. وقد دعا السفير الصيني بعد تلك المواجهات الصينيين إلى احترام القوانين والعادات المحلية كما دعت السلطات الجزائرية إلى التعايش وقبول الأخر[1].

منافسة الشركاء التقليديين للجزائر: يتهم الأوروبيون الشركات الصينية بأنها لا تحترم قواعد اللعبة. المقصود بقواعد اللعبة في المقام الأول هو ظروف العمل غير المتوافقة مع المعايير الأوروبية سواء من حيث الأجور، الإسكان، وشروط السلامة في مواقع البناء. إضافة إلى الدعم الذي تقدمه الدولة الصينية لشركاتها، مما يسمح لها بعرض أسعار تنافسية، وأحيانا. لا يتردد الأوروبيون في الإفصاح عن شكوكهم حول الكيفية التي فازت بيها الشريكات الصينية ببعض العقود في الجزائر.

[1] شرفاوي عائشة " **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية**، المرجع السابق، ص: 70.

إذا أخذنا قطاع السيارات كنموذج، نجد أن المنتجين الصينيين، من خلال تموقعهم مباشرة في السوق الجزائرية، في وضع مثالي لإزاحة الماركات الفرنسية المهيمنة تقليديا في المنطقة المغاربية عموما، وذلك بسبب الأسعار التنافسية للسيارات الصينية. وقد وصلت السيارات الصينية لتمثيل أكبر من 10%من سوق السيارات في الجزائر في أقل من خمس سنوات[1].

فضلا عن قدرة الشركات الصينية على المنافسة في أسواق شمال أفريقيا، يمكننا أن نتصور أيضا، في نهاية المطاف، أنه يمكنها نقل عوامل المنافسة إلى الاسواق الأوروبية نفسها. إن إنجازها مصنع لتركيب السيارات الصينية على أبواب السوق الأوروبية من شأنه أن يشكل تهديدا حقيقيا، لأنه سيكون من السهل تصدير السيارات نحو السوق الأوروبية التي هي الآن أيضا، وعلى نحو متزايد، تطلب منتجات منخفضة التكلفة والأسعار.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية بين الجزائر والصين

قد شهدت السنوات الأخيرة، بفضل جهود الجانبين، تنسيقا مكثفا ومشاورات معمقة حول سبل تعزيز العلاقات الثنائية ومواصلة ترسيخ المكاسب المحققة.

وقد تم التوقيع على إعلان الشراكة الاستراتيجية الشاملة من قبل رئيسي البلدين في شهر مايو 2014، وتعززت بإقرار وزيري خارجية البلدين في يونيو 2014ببكين، للمخطط الخماسي للتعاون الاستراتيجي الشامل (2014- 2018)، الذي يهدف إلى إعطاء دفع أكبر للتعاون الاقتصادي، لاسيما الاستثمارات المباشرة الصينية في القطاعات ذات الأولوية ومنها، الزراعة والصناعة والطاقة والبتروكيماويات والبنية التحتية والتكنولوجيا المتقدمة والطاقة المتجددة والسياحة والبحث العلمي والتكنولوجي والتكوين والبناء والسكن والصحة والري ومحاربة التصحر وتعبئة الموارد المائية والثقافة والإعلام، بما يساعد الجزائر على رفع قدراتها على الإنتاج الصناعي والتنمية الذاتية[2].

[1] . Dalila Nadi, **Chinese State –Owned- Enterprises Engagement in Algeria, in Expert Meeting Report Chinese State-owned enterprises and Stability in Africa**, Meeting Organised by IKV Pax Christi and Clingendael Clingendael Institute , 30 May 2008.P.30.
[2] . Dalila Nadi, **IBID**,Op-Cit. P. 33.

الجدول رقم (1): يبين مبادلات الصين مع 12 من شركائها الأفارقة (بملايين الدولارات)

الدولة/الترتيب	الصادرات الصينية	الواردات الصينية	المجموع
جمهورية جنوب إفريقيا (1)	13 362 (18,3 %)	32 108 (34,4 %)	45 470 (27,3 %)
الجزائر (6)	**4 472 (6,1 %)**	**1 960 (2,1 %)**	**6 432 (3,9 %)**
أنغولا (3)	2 784 (3,8 %)	24 922 (2,7 %)	27 206 (16,4 %)
الكونغو (7)	490 (0,7 %)	4 672 (5 %)	5 162 (3,1 %)
مصر (5)	7 283 (10 %)	1 518 (1,6 %)	8 801 (5,3 %)
غانا (11)	3 110 (4,3 %)	363 (0,4 %)	3 473 (2,1 %)
ليبيريا (8)	4 967 (6,8 %)	41 (0,04 %)	5 008 (3 %)
المغرب (10)	3 402 (4,7 %)	477 (0,5 %)	3 519 (2,1 %)
نيجيريا (4)	9 204 (12,6 %)	1 584 (1,7 %)	10 788 (6,5 %)
ج. الكونغو الديمقراطية (9)	827 (1,1 %)	3 160 (3,4 %)	3 987 (2,4 %)
السودان (3)	1 995 (2,7 %)	9 541 (10,2 %)	11 536 (6,9 %)
زامبيا (12)	617 (0,8 %)	2 772 (3 %)	3 389 (2 %)
المجموع	73 083 (100 %)	93 240 (100 %)	166 323 (100 %)

Source: National Bureau Of Statistics, «China statistics Yearbook», 2012.

يبدو من الجدول أعلاه، كمّا بمعظم الإحصائيات المتوفرة، أن الذي يهيمن على الواردات الصينية إنما الموارد الطبيعية (أكثر من 80% بنهاية العام 2011)، ثم المواد النفطية (ما بين 65 و70%)، ثم المعادن (ما بين 5 و15%)، ثم السلع الفلاحية والغذائية (من 5 إلى 10%)، في حين أن الواردات من السلع المصنّعة لا تتعدى 10 إلى 15.%

بالمقابل، وعلى عكس الاعتقاد الرائج، فإنّ بنية الصادرات تظهر هيمنة ليس للسلع الاستهلاكية (20% فقط من صادرات الصين)، بل لمواد التجهيز (36%) والسلع الوسيطة (35%)، والتي تذكّيها بقوة حاجيات البلدان الإفريقية إلى دعامات البنى التحتية

عن الاستثمارات الصينية في البنى التحتية الإفريقية (من ضمنها الجزائر):

الاستثمارات الصينية في البنى التحتية هي الخاصية الجلية لطبيعة الوجود الصيني بإفريقيا، إذ تنجز الشركات الصينية بها حوالي ثلث عقود مشاريعها الدولية الموجّهة للبنى التحتية الأساسية، وتمثل أكثر من 10% من مجموع الاستثمارات الإفريقية في هذه البنى.

وتشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن الشركات الصينية غالبًا ما تقدِّم العروض التنافسية الأقوى في الصفقات المتعلقة بمشاريع بناء الطرق وشبكات السكك الحديدية والموانئ والسدود والمطارات والاتصالات

السلكية واللاسلكية، وغالبًا –أيضًا– ما تحصل بموازاة ذلك على القروض الموجهة لتمويلها، من لدن البنك الدولي أو الاتحاد الأوروبي أو البنك الإفريقي للتنمية أو ما سواهم.

بصلب ذلك، فإن الشركات الصينية غالبًا ما تلجأ لما يُسمَّى بـ"النموذج الأنغولي"، والذي مفاده أن الصين تقتني حاجياتها من المواد الأولية، مقابل تمويل مشاريع بنية تحتية يتكفل بها عمومًا بنك الدولة الصيني "إكسيم بانك"، وهو ما يجعل الدولة/الزبون "رهينة"، ليس للشركات الصينية فقط، بل أيضًا للعديد من جهات التمويل الأجنبية.

بيد أن المفارقة هنا أنه على الرغم من الوجود الصيني القوي في البنى التحتية الإفريقية، فإن الثابت بالإحصاءات المتوفرة، أن حجم الاستثمارات الصينية المباشرة يبقى متواضعًا، حتى وإن كان يتزايد باطِّراد .والواقع أن هذه الاستثمارات كانت إلى حين بداية الألفية الثالثة، ضعيفة للغاية وتبدو متأرجحة لحد التردد في مستوياتها: حوالي 6 مليارات دولار في العام 2008، حوالي 2 مليار سنة 2010، وحوالي 3 مليارات بنهاية العام 2011(8) .

ومع أن المصالح الصينية المختصة تتكتم كثيرًا على الاستثمارات الصينية في إفريقيا، فإن بعض المؤسسات (وضمنها "إيريتاج فاونداشيون") تُقدّرها بإفريقيا جنوب الصحراء، بأكثر من 97 مليار دولار، مقابل 58 مليار دولار بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا... إلا أن عيب هذه التقديرات أنها تعمد إلى تجميع الاستثمارات، ولا تعطي فكرة دقيقة عن حجمها السنوي.

ويبين الجدول التالي الحجم الإجمالي للاستثمارات الصينية بإفريقيا، حسب وزارة التجارة الصينية وتقديرات مؤسسة "إيريتاج فاونداشيون:"[1]

[1] Gabestan. J. P, «**Les relations Chine-Afrique : nouvelles responsabilités et nouveaux défis d'une puissance mondiale en devenir**», Héredote, n° 150, Mars 2013, P. 156.

الجدول رقم (2): الحجم الإجمالي للاستثمارات الصينية بإفريقيا (بملايين الدولارات 2013)

الدولة (الترتيب حسب المعطيات الصينية)	وزارة التجارة الصينية
جمهورية جنوب إفريقيا (1)	4060 (25%)
الجزائر (5)	1059 (6,5%)
أنغولا (13)	401 (2,5%)
بوتسوانا (17)	200 (1,2%)
الكاميرون (31)	62 (0,4%)
الكونغو (20)	142 (0,9%)
ج. الكونغو الديمقراطية (6)	709 (4,3%)
مصر (12)	403 (2,5%)
إثيوبيا (10)	427 (2,6%)
الغابون (21)	127 (0,8%)
غانا (15)	270 (1,7%)
غينيا (18)	168 (1%)
جزر موريس (7)	606 (3,7%)
كينيا (14)	309 (1,9%)
ليبيريا (23)	115 (0,7%)
ليبيا (29)	68 (0,4%)
مالي (19)	160 (1%)
مدغشقر (16)	254 (1,6%)
النيجر (9)	430 (2,6%)
نيجيريا (3)	1416 (8,7%)
أوغندا (22)	126 (0,8%)
سيراليون (34)	52 (0,3%)
تشاد (24)	108 (0,7%)
السودان (2)	1526 (9,4%)
تنزانيا (11)	407 (2,5%)
زامبيا (4)	1200 (7,4%)
زيمبابوي (8)	576 (3,5%)
مجموع إفريقيا	16244 (100%)

المصدر: وزارة التجارة الصينية وتقديرات مؤسسة "إيريتاج فاونداشيون

المطلب الثاني: الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية:

انطلاقا من التطورات التي شاهدتها العلاقات الجزائرية الصينية لاسيما مع بداية سنوات 2000 يبدوا أنه من الصعب أن يستمر هذا المشهد الاستمرارية في المستقبل القريب، فقد أعلنت الدولتين طموحهما انطلاقا من سنة 2006 لإقامة علاقات شراكة استراتيجية على صعيد الممارسة العملية، أخذت الدولتان توليان اهمية قصوى لعلاقتهما لاسيما على مستوى الاقتصادي، و كما هو معروف فإن العامل الاقتصادي أصبح في أولوية التفاعل و التبادل بين الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فبالإضافة إلى التطور المذهل للمبادلات التجارية بين البلدين الذي يثير للدهشة، فقد أرتقت الصين بسرعة مذهلة إلى المركز الثاني من بين الممونين الجزائر انطلاقا من 2009، نجد أنه في ظل الفترة الأخرة التي تميزت فيها البيئة الداخلية في الجزائر بنزوعها لتحقيق التنمية، حيث تم في هذا الإطار إطلاق في 2001 و2005 برنامج طموح الجزائري يتمثلان في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في 2001 و برنامج دعم النمو الاقتصادي في 2005، قد حصلت ، الشركات و المتعاملون الصينيون على حصة الأسد من المشاريع التي تضمنها هذين البرنامجين، و التي تركزت أساسا في مجالات بناء السكنات، الطرق...إلخ، حيث تقوم الشركة الصينية العامة للمشروعات الهندس يتي و غيرها من الشركات الصينية الأخرى التي بلغ عددها أكثر من 14 شركة كبرى بأعمال مقاولة المشروعات، و تغطي أعمالها البناء المدني و الإتصالات والري و البترول[1].

[1] . http:// arabic.china.org.cn/china/txt/2011-02/07/content_21875074.htm.(07-02-2011).

خلاصة الفصل:

تاريخية العلاقات السياسية وحيوية العلاقات الاقتصادية والتجارب بين الجزائر والصين، إضافة إلى منطق العولمة، كلها عوامل تفرض تدعيم علاقات التعاون بينهما والسعي الحثيث للتقدم بيها أكثر فأكثر، غير أنه سيكون من المفيد لكلا البلدين أن يدركا أن حدود التعاون بينهما لا ينبغي أن تبقى مقتصرة على هذين البعدين (السياسي والاقتصادي)، بل هناك مجالات أوسع لا غنى لهما عنها.

على الدولتين ان تعملا معا على سد الفجوات التي تكتنف عملية انخراط الصين في العملية التنموية في الجزائر من أجل مصلحتهما الاستراتيجية معا، خاصة بالنسبة للصين، إذ عليها أن تدرك أن احتفاظها بشريعة تواجدها في المنطقة مرهون بجديتها في الوفاء بالتزاماتها اتجاه المساعدة الفعالة على إنعاش التنمية المحلية، وليس مجرد الاستفادة التواجد تجاريا في المنطقة.

تحتاج الصين إلى الاحتفاظ بالميزة الأساسية لتحالفاتها الاستراتيجية مع إفريقيا و/او العالم العربي المتمثلة في سياسة التعاون القائمة على مبدأ رابح –رابح ، البعيدة عن أي تدخلات في السيادة الدول ، والتي تعد نوعا من 'القوة الناعمة ' كما ينبغي عليها أن تستمر في استخدام الديبلوماسية الثقافية التي أصبحت خلال السنوات الأخيرة تؤدي دورا متزايد الأهمية في العلاقات الدولية ، وذلك سواء من أجل كسب شرعية التواجد بالمنطقة على مستوى السكان المحليين ،أو من أجل التصدي للتشويه الذي تتعرض له صورة الاقتصاد الصيني ويتعرض له موقف الصين من قضايا حقوق الإنسان من قبل الإعلام الغربي.

وقد كسرت الصين الطوق الفرنسي، بعدما أصبحت العام 2014 الممول الأول للاقتصاد الجزائري، بعد أن كانت فرنسا تحتل هذه المرتبة من العام 1962.

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله . . ."

عملا بهذا التوجيه النبوي الشريف فإننا في البداية نحمد الله عز وجل ونشكره جزيل الشكر على توفيقه ، فله الحمد أولا و أخيرا .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

الأستاذ المشرف : " نور الدين جوادي " الذي لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته القيمة .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل :

أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

و من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة .

مريم ، فيصل ، فريد

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة

إن أهم ما خلصت له الدراسة في تفسيرها ل لعلاقات الصينية الجزائرية، من خلال ما تميزت به هذه العلاقة بمرجعية تاريخية قوية تبحث عن الدعم المادي والسياسي الكبير الذي قدمته الصين للجزائر خلال ثورتها التحريرية, وكذا التأييد والدعم السياسي المتبادل في فترة ما بعد استقلال الجزائر لاسيما الموقف الجزائري والدور الذي لعبته في استعادة الصين لمقعدها في الأمم المتحدة ، وقد شكلت هذه المرجعية دفعا قويا للعلاقات الجزائرية الصينية على المستوى السياسي والاقتصادي.

1. اختبار الفرضيات

فعلى المستوى الاقتصادي ,فقد لقيت الاستثمارات الصينية في الجزائر ترحيبا كبيرا من الحكومة الجزائرية ومن المواطن الجزائري ، وقد ازداد حجم المبادلات التجارية بين البلدين لتصبح الصين ابتدءا من 2009 ثاني ممول للجزائر إلى التقليل من احتكار وهيمنة القوى الغربية لا سيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الجزائري ، ومن جهة أخرى، زادت الجزائر من اتفاقيات الشراكة مع الصين في مجال المحروقات مما يدل على الاهتمام المتزايد للصين بالجزائر كمصدر من مصادر الطاقة للاقتصاد الصيني.

2 . نتائج الفرضيات:

أهمية الصين تظهر كميدان لتنويع وتوسيع البدائل المتاحة امام الجزائر في إطار التحولات العالمية ، وكميدان للتنويع الاقتصادي للتجارة والاستثمارات والاستفادة من التكنولوجيا.

3 . نتائج الدراسة :

على الرغم من أن حركة العلاقة الجزائرية الصينية تدل على رجحان احتمال تمركز ا اهتماماتها عند مستوى العلاقات الثنائية ونقلها الى المستوى الاستراتيجي في المستقبل ,غير سلوك الدولتين بعضهما حيال الاخرى,وبالتالي الهيكل السياسي الأكثر احتمالا لعلاقتهما ستحدده بدرجة مهمة رؤية كل منهما لها سيؤول اليه وضعهما في النسق الدولي ,ورؤيتهما في الوقت ذاته للكيفية التي سيتم تحقيق وحماية مصالحهما.

4 . التوصيات :

من ثم نستطيع القول ان تحسين العلاقات بين الصين والجزائر يمكن قراءتها من خلال النقط التالية:

إن الجزائر ذات أهمية كبيرة للصين من الناحية السياسية من اجل كسب التأييد الدولي في القضايا التي تتبناها الصين لاسيما قضية تايوان . خاصة مع الوضع الدولي للجزائر باعتبارها دولة مهمة في افريقيا

ان هذا الاهتمام الصيني بالجزائر في المجال الاقتصادي يدخل إطار دبلوماسية الصين الطاقوية بالإضافة لمنافذ للسلع الصينية بالجزائر

إن تعميق العلاقات مع الصين مفيدة للجزائر كسائر الدول في طريق النمو والأفاق المستقبلية:

تجربة الصين في التنمية تستحق أن تكون مثالا يحتذي به بالنسبة للدول التي تسعى لتحقيق خطوات على طريق التنمية، حيث أنها حققت المعادلة الصعبة بين النمو الاقتصادي والاستفاد ة من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة من ناحية، وبالتالي فهذه التجربة تشكل أهمية للجزائر، والجدير بالذكر أن تعميق العلاقات بين الجزائر والصين أصبحت تمثل احد ثوابت السياسة الخارجية لكلا البلدين ، لان كلاهما يسعيان لأجل تكريس التنويع الجغرافي فاذا كانت الدبلوماسية الجزائرية دبلوماسية غربية ، بمعنى أنها تتحرك في إطار جغرافي محد د اسمه الغرب لعوامل جغرافية وسياسية واقتصادية فيبدو ان الرؤية ضيقة لا تخدم الجزائر لان العا لم يحتوي بقع جغرافية مهمة لابد من الاستفادة منها.

ولعل ما ينقص الجزائر هو جرأة فعلية للحضور والتفاعل مع ما تطرحه التحولات الراهنة على مستوى العلاقات الدولية.

تمهيد

خلال نصف القرن لما بعد الحرب العالمية الثانية كانت الأيديولوجيا السياسية والقومية هي المتغير الأساس الذي ترسم على أساسه الدول خارطة علاقاتها الخارجية. ومع دخول الألفية الثالثة، تغيرت المعادلة، وأصبحت المصالح الاقتصادية هي المرجعية الرئيسية في العلاقات الدولية.

وفي ظل الأزمات المتتالية التي ضربت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ومع الصعود غير المتوقع لبلدان آسيا، بدأت المنطقة الآسيوية في الشرق تتخذ أهمية إستراتيجية، وخاصة بعد بروز النمور الآسيوية، والتجارب التنموية الناجحة في التسعينيات، وبرزت أهميتها بشدة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، فاستطاعت الولايات المتحدة تجاوز الآثار المباشرة للأزمة،من خلال ربط شبكة من المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من القوى الدولية المؤثرة مثل الصين واليابان والبلدان العربية في منطقة الخليج[1].

وقد استطاعت الولايات المتحدة استقطاب نحو 1.2 تريليون دولار أمريكي، و900 مليار دولار من اليابان، و 45 مليار دولار من دول الخليج[2].ووقعت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في 22جوان 2009 معاهدة الصداقة والتعاون الآسيان، وأصبحت الولايات المتحدة العضو السادس عشر فيها من خارج المنطقة[3].

---

[1]. شريفة فاضل محمد، **العلاقات المصرية الصينية بين الاستمرارية والتغيير (2013/2003)**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 420/ فيفري 2014، ص 38.

[2]. محمد عبد الشفيع عيسى،**بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي: محاولة موجزة في تصنيف العالم**، المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد32 / سبتمبر 2011،ص150/ نقلا عن: شريفة فاضل محمد، **العلاقات المصرية الصينية بين الاستمرارية والتغيير (2013/2003)**، المرجع السابق، ص 38.

[3]. وجيان مين، النظام الدولي الجديد والدور الصيني، **مجلة الصين اليوم**، جانفي 2010، ص 11 / نقلا عن: شريفة فاضل محمد، **العلاقات المصرية الصينية بين الاستمرارية والتغيير (2013/2003)**، مرجع سابق، ص 41.

المبحث الأول: تحديد مفهوم وأسباب التوجه شرقا

التوجيه هو عبارة عن عملية منظّمة على شكل خطوات وتخطيطات، وإرشادات يضعها الريادي أو القائد عن أفراد وفئة معينة من الناس؛ ليساعدهم على تحقيق أهدافهم بالشكل الصحيح، أي دون الحاجة لطرق ووسائل قد تعرّضهم للوقوع في الخطأ والضرر، وهو يشمل أموراً عديدة، كالتوجيه الذي يقوم به الأب والأم في المنزل، عن طريق توجيه أبنائهم وتربيتهم تربية سليمة، وصقل شخصياتهم، بما يخدمهم ويخدم المجتمع، والتوجيه في التعليم، والتوجيه من الأمور التي تحتاجها جميع فئات المجتمع، سواء في العمل، أم في المنزل، أم في الشارع، أم في أي مكان، وبدونه لا يستطيع الفرد تحقيق أي هدف[1].

وفي المجمل فإن بوصلة العالم تتجه فعلاً شرقاً باتجاه آسيا أكبر قارات العالم، التي تشغل دولها الـ 48 نسبة 9% من مساحة الكرة الأرضية و 30% من مساحة اليابسة، ويعيش فيها حوالي 4 مليارات إنسان أي تقريباً 60% من شعوب العالم، بثقافات وأعراق وأديان وعادات وصراعات ومشاكل هي الأكبر والأكثر تعقيداً[2].

المطلب الأول: مفهوم التوجه شرقا

بنَاء على ما سبق فإن المقصود بالتوجه شرقاً هو تدعيم العلاقات مع الدول الواقعة شرق قارة آسيا والمحيط الهادي،وخاصة الدول التي أحرزت تقدماً ونمواً اقتصادياً مثل دول النمور الآسيوية (تايوان سنغافورة هونغ كونغ كوريا الجنوبية)،ودول الآسيان(إندونيسيا،ماليزيا، الفيليبين،سنغافورة،تايلاند، فيتنام)، إضافة إلى الصين والهند واليابان،وتلك العلاقات قائمة على أسس اقتصادية،بهدف الاستفادة من تجارب تلك الدول ومن تقدمها العلمي والتكنولوجي،وأسواقها.

المطلب الثاني: أسباب التوجه شرقا

تزامن الصعود الآسيوي مع تنامي تراجع الحضور والدور الأميركي على المستوى الدولي بسبب التكلفة الهائلة لحروب أميركا الخارجية في العراق وأفغانستان، وعلى الإرهاب، وتفجر الأزمة المالية العالمية، وتحول أميركا إلى أكبر دولة مدينة في النظام الدولي بمجمل دَين عام يتجاوز 16 تريليون دولار، وبروز العملاق الصيني

---

[1]. سالم حسين العجمي، **أثر التوجه الاستراتيجي التحليلي على أداء المنظمة في ضوء القدرات التسويقية المتاحة** ، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 14.

[2]. عبد الله الشايجي، **الاتجاه شرقا إنها الحقبة الآسيوية!**، جريدة الاتحاد، 15 أكتوبر 2012 ، ص 16.

والنمور الآسيوية والهند كلاعبين مؤثرين كبار، وتحول الصين إلى أكبر مقرض للولايات المتحدة، وقرار الرئيس أوباما تنفيذ توصية لجنة مشتركة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي تقضي بانتهاج خطة طموح لخفض ميزانية وزارة الدفاع بـ 500 مليار دولار خلال العقد القادم. هذا بالإضافة إلى تعثر دور وحضور الاتحاد الأوروبي الذي يمر بمأزق منذ تفجر الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثره بتداعياتها الخطيرة إلى درجة أن هناك تشكيكاً في إمكانية بقاء الاتحاد الأوروبي نفسه كأكبر كتلة اقتصادية في العالم، وصاحب الاقتصاد الدولي الأكبر بدوله الـ27. وثمة الآن مخاوف من انسحاب اليونان وانقسامات في أوروبا حول برامج الإصلاحات الاقتصادية وخطط وبرامج التقشف. وهذا كله دفع ببريطانيا إلى التفكير في إجراء استفتاء حول الجدوى من البقاء في الاتحاد الأوروبي. والغريب أن منظمة الاتحاد الأوروبي فازت، مع ذلك، بجائزة نوبل للسلام لهذا العام![1]

وببعض التحليل، تعددت أسباب الدعوات إلى التوجه شرقاً، فالدول الصغرى، التي تسعى للتنمية تركز على أسباب منها:

أ تغيير محتوى القضايا الدولية، فأصبحت هناك قضيتان هما الأكثر أهمية في العالم، (وهما السلام والتنمية).

ب الصعود الواضح والقوي لاقتصاديات دول آسيوية مثل الصين والهند وماليزيا، التي تتميز بتنوع إنتاجها، وبقدرة هائلة على توزيعه، فأصبح واضحاً أن الأقطاب الكبار الجدد قادمون من الشرق.

ج أصبحت أسواق هذه الدول مطمعاً مهماً للاقتصاديات الغربية التي تعاني حالياً انخفاضاً في النمو، وتبحث عن أسواق لصادراتها.

د استطاعت معظم دول آسيا أن تحول صراعاتها البينية، وقلة ثرواتها الطبيعية، وزيادة سكانها إلى قوة تنطلق بها في مجالات التكنولوجيا وتسخير العمالة الرخيصة لتصبح مصدراً (للعملة الصعبة).

هـ لم يكن لتلك الدول الآسيوية تجارب استعمارية مع دول العالم، لذلك من السهل إقامة علاقات مبنية على التعاون، على عكس العلاقات مع القوى التقليدية الأمريكية والأوروبية، التي كان لها تاريخ من الاستعمار والهيمنة، والتجارب المريرة في ذاكرة بعض الشعوب.

[1]. عبد الله الشايجي، **الاتجاه شرقاً إنها الحقبة الآسيوي**، مرجع سابق، ص 22.

المبحث الثاني: صعود القطب الصيني

في هذا المبحث سنتناول الأسباب التي أدت إلى صعود القطب الصيني استراتيجيا وفي المجال الاقتصادي بالدرجة الأول وذلك بتتبع جذور الإصلاحات الاقتصادية في الصين ثم عرضا للقدرات الاقتصادية الصينية لأنه يعتبر عصب قوتها فالإصلاحات التي شهدتها إمبراطورية الوسط، بعد الفشل الذريع للثورة الثقافية، التي قادها" ماو تسي تونغ"، الأب الروحي للصين الحديثة فقد ظهرت فئات مثقفة من طرف الشعب تطالب بإدخال عناصر من الاقتصاد الحر، وتحرير التجارة.

لكن في المقابلّ، ظل الحزب الشيوعي يحكم قبضته الحديدية على السلطة في الصين في خضم هذا التناقض برز نموذجا جديدا لم يعرفه العالم من قبل، وهو "اقتصاد السوق الاشتراكي "هذا النموذج عرفت بكين كيف تستغله فافرز نسب نمو خيالية، منذ نهاية الثمانينات جعل الصين في مصاف الدول الكبرى.

من هذا المنطلق قسم المبحث، إلى مطلبين : تناول الأول :مسالة الإصلاحات، والرؤى المختلفة التي عرفتها النخب الصينية حول الإصلاح حتى استقرت على أفكار" دنج سياو بنج ."واهم محاور عملية الإصلاح أما المطلب الثاني: فتناول بالتحليل الكمي قدرات الصين الاقتصادية، لنصل في النهاية إلى الإجابة عن سؤال جوهري، وهو ما إذا كانت هذه القدرات التي تملكها بكين ستؤهلها للعب دور عالمي أم إقليمي فقط في آسيا؟ لان هذا التساؤل سيفيدنا في تقدير الدور الذي يمكن أن تلعبه الصين في القارة الأفريقية.

المطلب الأول: النموذج الإصلاحي في الصين

ما يهمنا في هذا المطلب، هو متابعة مسار التحول الصيني في التنمية بداية من الإصلاحات الشاملة، التي أطلقتها الحكومة الصينية منذ 1978 ، وفقا لنموذج خاص ببكين قائم على الصعود السلمي متبعة في ذلك مقاربة استثنائية في السياسة العالمية، مزاوجة بين اقتصاد السوق، والنظام الاشتراكي[1].

لقد كانت الايدولوجيا في مقدمة وضع السياسة الخارجية الصينية، منذ تثبيت دعائم الجمهورية، في 1949حتى العام، . 1972 أي حتى يوم تلاقي وتحالف العدوان الصين –الولايات المتحدة الأمريكية، ضد الاتحاد السوفيتي .هذا التقارب ساعد الصين في توسيع دائرة حركتها الإستراتيجية .أما علاقاتها الدبلوماسية مع

[1] Fu, bu. « le silence diplomatique de la chine ». Le monde diplomatique. Mars, 2003 p: 30.

الدول الغربية، فقد وفرت لها ظروف زيادة الإنتاج الاقتصادي في أواخر سبعينيات القرن الماضي .إذن نجحت الصين عبر براعتها في استغلال الخطر الشيوعي، في إقامة التوازن بين الواقعية (البراغماتية)، والدبلوماسية الأيديولوجية الثورية.

هذا الوضع الدولي المواتي، تزامن مع بروز حركة إصلاحية داخل الصين، تزعمتها نخبة مثقفة على رأسهم" دنج سياو بنج "الذي يعتبر ليبراليا اقتصاديا ومحافظا سياسيا لذلك بدا بحملة ضد" التلوث الروحي"، لمواجهة التأثيرات الثقافية الغربية، ولاحتواء الخلافات بين جناحي فريقه .مع عدم المساس بالتوجهات الليبرالية اقتصاديا، التي تتضمن الترحيب بالاستثمارات الأجنبية في بلاده وزيادة اللامركزية والحوافز المادية، فالثورة الثقافية، قد دمرت البلاد اقتصاديا، وألحقت الضرر بمصالح الشعب ومصالح البيروقراطيات ولدى عودة دنغ سياو بنغ إلى السلطة تحقق إجماع داخل الطبقة البيروقراطية على سبيل استبدال التطرف الأيديولوجي" الماوي " بالخط البراغماتي المتمحور حول التطور الاقتصادي وقد تمكن هذا التوجه الجديد من اكتساح أصوات الناخبين داخل البلاد.

وهكذا دخلت الصين طورا جديدا من الإصلاح الاقتصادي الموجه وانفتحت على التكنولوجيات و الرساميل الأجنبية، وهكذا أعلن " تشو ان لاى " في خطاب وألقاه بتاريخ 13جانفي1975 قال: "إن الصين ستبني سياسة جديدة،وطريقا جديدا يتمثل في برنامج التحديثات الأربعة وحددها بأنها تشمل الزراعة الصناعة، التقنيات والدفاع"[1].

ومهما يكن فقد اختلفت الرؤى والتصورات الأمثل لنموذج التنمية في الصين، وبهذا ظهرت نظريتان، كانتا الأهم في هذا المجال وهي نظرية عصفور القفص ونظرية القط لكن هذه الأخيرة، هي التي تم إتباعها، وهي التي دافع عنها دينغ سياو بنغ وتعني القبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الاقتصادي، والتقليل من التركيز على الايدولوجيا وبدا هذا التوجه من خلال ما عرف بسياسة الباب المفتوح حيث تنامت العلاقات التجارية مع كل من استراليا، ثم كندا ألمانيا اليابان ، ورفعت الولايات المتحدة الأمريكية مقاطعتها الاقتصادية للصين فبعدما كانت بكين، تعتمد في سنوات الخمسينات على الزراعة في صادراتها، فإنها بعد عشرين سنة، من الخسوف الاقتصادي عادت الصين، واندمجت في التجارة العالمية فمنذ 1978 زادت صادراتها بنسبة 24 في السنة فقد أدرك القادة الصينيون، أن ظاهرة الاعتماد المتبادل في المجتمع الدولي، لا تسمح بإستراتيجية العزلة، و الاعتماد على الذات .التي كانت منتهجة زمن" ماو تسي تونج . "وان اندماج اقتصاد الصين في الاقتصاد العالمي، أمر لا مفر منه وفي 1978 ، طبق" دنج سياو بنج"، اقتصادا اشتراكيا للسوق الذي أدى

[1] عبد الله الشايجي، **الاتجاه شرقاً إنها الحقبة الآسيوي**، مرجع سابق، ص 32.

إلى نمو كبير، إضافة إلى ميزان تجاري فائض مما أتاح للصين، أن تكون أول دولة تمتلك احتياطي للصرف، واكبر مانح للمساعدات للبلدان الأفريقية، والأمريكية الجنوبية[1].

يقوم نموذج" اقتصاد السوق الاشتراكي، على أساس ، تخلي الدولة عن تدعيم أسعار المنتجات، إلا ما نذر، و فتح المجال أمام العمال و الخواص، لشراء أجزاء من أسهم الشركات العمومية، و الاستثمارات الأجنبية فمن بين جوانب الإصلاح الصيني جعل الاقتصاد أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي وقد قسم مسئول صيني سابق، الدول إلى أربع مجموعات، من حيث القدرة على التكيف، مع الوضع الاقتصادي العالمي:

- حكومات جامدة، واقتصاد جامد.
- حكومات جامدة، واقتصاد مرن
- حكومات مرنة، اقتصاد جامد
- حكومات مرنة، اقتصاد مرن

وهي المجموعة التي تسعى الصين الانضمام إليه .حيث يقوم نموذج التنمية الصينية على وفرة اليد العاملة. الرخيصة، و الاستيطان الواسع لمعامل التجميع، و تصدير المنتجات البخسة الثمن، إضافة إلى تهافت الاستثمارات الأجنبية.

وقد اعتبر لوقت طويل" نموذجا بدائيا إلى حد ما "في بلد محكوم بقبضة الحزب الشيوعي الحديدية. ومن بين آليات النموذج الصيني، تسهيل قنوات التجارة الخارجية، بتخفيض الرسوم الجمركية، حيث طبق هذا الإجراء على 400 سلعة، أي 30% من مجموع السلع التي تخضع لهذه القيود، كما أعلن الرئيس زيمين في قمة التعاون الاقتصادي عن مشروع لتخفيض الجمارك بنسبة 15% بحلول عام 2000 وتوحيد أسعار صرف العملات ومن بين آليات النموذج الصيني، تسهيل قنوات التجارة الخارجية، بتخفيض الرسوم الجمركية، وإصدار قانون تجارة خارجي ذي جوانب ليبرالية .

أما في الجانب الفلاحي، تمثلت الإصلاحات في إلغاء نظام الكوميونات، التي بدا العمل بها عام 1958 حيث كان يجمع كافة الفلاحين للعمل في مزارع الشعب العمومية .و لقد لاقت الصين حملة شعواء من كافة الدول الغربية نقدا في الكوميون إلى أن تم إلغاؤها عام 1983 ـ 1984، لتوسيع أنظمة السوق للمضي قدما في طريق التخصص المايكرو اقتصادي للمواد وإصلاح وسائل السياسات العقلانية الرأسمالية التي

[1] إسماعيل، صبري مقلد .**العلاقات السياسية الدولية** .مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، . 1979 ص420 .

تهدف للمنافسة وما ساعد على هذه الإصلاحات، ما تتمتع به الصين من امتيازات يمكن اختصارها في الآتي:

- رخص الأيدي العاملة.
- ارتفاع معدلات الادخار لدى المواطن الصيني.
- الدور الذي يمارسه الصينيون في الخارج ، في مجال ربط الاقتصاد الصيني، باقتصاديات الدول التي يعيش فيه الكثير من الصينيين .

فكل هذه الإصلاحات استهدفت، إدماج الاقتصاد الصيني، في الاقتصاد العالمي، و زيادة الإنتاج وعلاوة على ذلك، فان الحركية الدؤوبة، في عمليات الاستيراد و التصدير، زادت من سرعة نمو الاقتصاد الصيني، الذي استطاع التكيف مع الإصلاحات التي مسته إلى حد بعيد فمنذ أواخر السبعينات، وخصوصا منذ العام 1979 اتبعت الحكومة الصينية، سياسة تحرر جذرية، وانضمت إلى أكثر الفعاليات حماسة لنظام العولمة.

المطلب الثاني: القدرات الاقتصادية الصينية

بعد عرضنا لمسار الإصلاحات الشاملة، في الصين، في المطلب الأول من الدراسة، وتحليلنا للنموذج الفريد الذي انتهجته بكين منذ . 1978 فإننا سنتطرق في هذا المطلب، إلى نتائج هذه الإصلاحات على الصين مع التركيز على القدرات الاقتصادية، لأنها أهم محدد في القوة الصينية .و لما رأيناه انه يخدم هدف هذه الدراسة .وذلك دون التركيز على المحددات الأخرى، كالجانب العسكري لأنها تقع خارج هدف الدراسة.

تعتبر الصين قوة تجارية فائقة، حيث عرفت هذه الحركة التجارية منذ القديم ففي سنة 1776 ، كتب "ادم سميث "أن الصين هي اكبر دولة غنية من كل الأقطار الأوروبية لكنها عرفت انحطاطا في نهاية القرن التاسع عشر بينما عرفت في العقدين الأخيرين نموا مفرطا، في تجارتها الخارجية فنمو صادراتها ارتفع، ووصلت إلى 690 مليار دولار نهاية سنة 2006 أي بزيادة % 26 مقارنة بالعام السابق أي 2005 و بشكل مواز ارتفعت وارداتها ب % 22 :أي 810 مليار دولار [1].

فقد أدت الإصلاحات الاقتصادية، و الكم المريع من الأشغال، و الحمى الاستهلاكية الجديدة لدى الصينيين، جعلتها في مصاف الدول الاستهلاكية الرائدة، خاصة في مجال الطاقة، و النفط و المواد الأولية فقد كانت المحصلة النهائية لهذه الإصلاحات الجذرية أرقاما وإحصاءات مذهلة، فطبقا لإحصائيات البنك الدولي،

[1] د. محمد نعمان جلال, "**التطور السياسى الصينى فى ظل ماوتسى تونغ**" ,فى : د.هدى ميتكيس , خديجه عرفه (محررتان), **الصعود الصينى** ,(القاهره: مركز الدراسات الآسيويه),2006,ص 29.

حققت الصين في ظل نظمها الاقتصادية الجديدة، معدلات عالمية قياسية فخلال حقبة الثمانينات، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي9,7 % ومعدل نمو الإنتاج الصناعي 12,6% و تحول هيكل الإنتاج، فتراجعت الأهمية النسبية للزراعة، من 44% من حجم الإنتاج سنة 1965 إلى 32% سنة 1989 بينما تقدمت الصناعات الحديثة، فاحتلت 48 %من حجم الإنتاج و زاد نصيب الفرد من استخدام الطاقة نحو ثلاث أضعاف، كما أنها تحقق فائضا تجاريا، وصل إلى حسب تقرير وزير التجارة الصيني، إلى مستوى قياسي عام 2006 إلى 150 مليار دولار، مقابل 109,8 مليار دولار للعام السابق أي2005 [1] .

و في تقرير التنمية في العالم صدر عام 1992، يقول البنك أن الصين تحتل المركز الثاني في ترتيب اقتصاديات العالم، حيث بلغ متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الذي يقيس قيمة السلع و الخدمات داخل البلاد، من 7,7% عام 1991 إلى 12 % عام 1992 وبلغ 234 تريليون يوان أي 48 مليار دولار. وارتفع الناتج القومي الذي يشمل الدخل من الخارج إلى 12% أيضا وارتفع حجم التجارة عام 1991 إلى 20 % وبلغ 163 مليار دولار وزادت الصادرات بمعدل 18% وارتفع الإنتاج الصناعي بمعدل 19% والإنتاج الزراعي، 3% وقطاع الخدمات 9,4% بينما ارتفع العرض النقدي بمعدل 30% وبمقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي الذي تأهل الحكومة في زيادتها 4 مرات في هذه الفترة، نجد أنها توازي 4 أضعاف النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة نفسها.

كما أن السوق الصينية، له جاذبية لأكبر الشركات العالمية هذه الجاذبية، ليست وليدة اليوم، ففي سنوات الثلاثينات صدر كتاب لكارل كراو بعنوان: "الصين 400 زبون " ومن المحتمل أن تظل الصين، مركز الجاذبية الاقتصادية في استدعاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لعدد من السنوات في الوقت الذي ما يزال الاقتصاد العالمي يمر بفترة من الركود في مطلع القرن الواحد و العشرين.

و تراجع معدلات النمو الاقتصادي، في اغلب البلدان الصناعية، لذلك فان اغلب الخبراء، قد ذهبوا إلى حد التأكيد إلى أن الصين سوف تكون محط الأنظار من طرف رجال الأعمال .لاسيما أن الاقتصاد الصيني في طور الانطلاق [2].

فالصين لها قدرة كبيرة على استيعاب التدفقات المالية الخارجية إذ أن الصين تعتبر الأكثر استدانة من البنك الدولي و من بنك التنمية الأسيوي .كما أنها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث حجم الاستثمار الأجنبي عام 1996 إلى جانب أنها تحتل المرتبة الثامنة عالميا من حيث حجم تدفق

[1] أ.د عبد السلام إبراهيم البغدادى **(التجربه الصينيه فى افريقيا1994-2008)** ,جامعه بغداد, مركز الدراسات الدوليه لعام 2008، ص 120.

[2] أ.د عبد السلام إبراهيم البغدادى **(التجربه الصينيه فى افريقيا1994-2008)** ,المرجع السابق، ص: 132.

المالي منها إلى الأسواق الدولية نتيجة اتساع حركة الاستيراد و التصدير 4 .هذا وقد وقعت بكين 40 ألف اتفاقية للاستثمار الأجنبي عام 1992 ، تصل قيمتها إلى 58 مليار دولار .وبلغ حجم الأموال التي استخدمت بالفعل 16 مليار دولار .بزيادة قدرها % 50 عام1991.(4) لتشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي نصف أو 8 مليارات دولار وتشكل القروض النصف الآخر .و تعمل حاليا في الصين أكثر من 70ألف شركة، و مما ساهم في تنشيط حركة الاستثمار داخل البلاد إقامة مناطق حرة للتنمية الاقتصادية، تعد بمثابة حقول تجارب قابلة للزيادة .فقد بدأت هذه المناطق بعدد محدود، و سرعان ما زادت ووصلت إلى أكثر من 2000 منطقة مع نهاية عام 1991، و ساعد على هذه الزيادة أن الأقاليم ، و المقاطعات تمتعت باستقلالية كبيرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية بعيدا عن السلطة المركزية لدرجة انه مع نهاية الثمانينات لم تعد الحكومة المركزية هي المصدر الأول للعملة الصعبة، أو المسيطر عليها سيطرة كاملة إذ أصبحت للسلطات المحلية مواردها الخاصة بها، بل أن الأمر وصل إلى حد أن بعض المقاطعات، أخذت المبادرة في إقامة بورصات و سن تشريعات الإفلاس الخاصة بها.

لقد اعتبرت" هونغ كونغ " من قبل قادة الصين القارية منذ النظام الشيوعي كنافذة ضرورية على الاقتصاد الرأسمالي، و بعد انتصار" دينغ سياو بنغ "عام 1978 وتحول الصين إلى الاقتصاد الاشتراكي للسوق و بينما كانت الثورة الصناعية الأسيوية و مركزها اليابان قد وصلت إلى سواحلها أدرك هذا البديل المتمثل في هونغ كونغ كل معناه والواقع أن ما تنازلت عنه الصين عام 1942، ليس هو ما ستسترده في الوقت الحالي فلم تكن" هونغ كونغ " في ذلك الوقت سوى جزيرة صخرية بلا أية موارد طبيعية يعيش سكانها الفقراء البالغ عددهم 5000 شخصا على الصيد فقط[1].

أما " هونغ كونغ "التي تستردها الصين الآن فتعتبر معجزة اقتصادية بجميع المقاييس .عرفت ازدهارا غير مسبوق في التاريخ فقد تم توقيع على اتفاقية استعادة الصين للسيادة على هونغ كونغ و هو بيان يحولها إلى منطقة إدارية، خاضعة للجمهورية الشعبية، بعد عامين من المحادثات، تميزت بإرادة مشتركة قوية مع بريطانيا .التي كان مهمتها في الحفاظ على علاقات جيدة مع الصين اكبر بكثير من رغبتها في التمسك بجبلها الأسيوي، كتمسكها بجبل طارق .كما يرى المتفائلين، أن عملية العودة، لن تؤثر على اقتصاد الجزيرة.

وان من مصلحة الصين، استمرار الازدهار الاقتصادي في المستعمرة البريطانية السابقة و إذا أسفرت العودة عن تدهور هذا الاقتصاد، فان الصين هي التي ستعاني بسبب تشابك و تداخل اقتصاد المنطقتين، الذي يعود إلى سنوات طويلة ماضية فلهونغ كونغ دورا استراتيجيا هاما، بالنسبة إلى الصين خاصة من الناحية

[1] محمد مويسي. **أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي**. ج:1. بيروت. دار البيارق.1993، ص: 112.

الاقتصادية .فهي تبقى القاعدة المفضلة للمستثمرين الغربيين، و الآسيويين لقربها من الصين القارية فقد شهدت الجزيرة انتعاشة اقتصادية، بانضمامها إلى رابطة جنوب شرق آسيا، " الآسيان " لذا أصبحت الجزيرة احد أهم المراكز التجارية الرئيسية في العالم وباتت قادرة على أن تلعب دورا ليبراليا كأحد أهم الاقتصاديات الصاعدة و احتلت تجارة الولايات المتحدة الأمريكية، المكانة الأولى مع الجزيرة وجاءت بريطانيا في المركز الثاني ومن حيث صادراتها إلى الجزيرة فان اليابان، تعد من أهم المصدرين إلى الجزيرة حتى يومنا هذا ظلت" هونغ كونغ " لمدة خمسين عاما، تبرهن عن حالة من النمو المالي فهي كقوة تجارية، سابعة في العالم، وكسوق سابعة للبورصة وكمركز مالي خاص مع احتياطي نقدي يقدر بـ: 65 مليار دولار واعتبارها المرفأ الأول للمستوعبات العالمية حيث متوسط دخل الفرد 25000 دولار، تشكل إذن المركز الاقتصادي الإقليمي المسلم به في عالم صيني في عز تطوره فعبر" هونغ كونغ" يمر القسم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية في الصين كما في الصادرات وفي هذا الصدد، يرى فريق من الخبراء الاقتصاديين، أن الصين بعد 20 عاما، ستصبح أقوى قوة اقتصادية في العالم، و تزيح الولايات المتحدة الأمريكية، من مكان الصدارة يعزز ذلك أن جزيرة" هونغ كونغ " التي يقدر دخلها القومي40 مليار دولار وتعاملاتها التجارية التي تحقق فائضا كبيرا انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة[1].

سعت بكين منذ سنوات، لدخول منظمة التجارة العالمية وقطعت شوطا كبيرا لإصلاح تجارتها الخارجية، للحصول على عضوية المنظمة و اندفعت بقوة نحو صياغة نظام تجاري دولي أكثر ملاءمة لأهدافها، لامتلاك مزيد من الفرص الجديدة و الاندماج في الاقتصاد الدولي، و فتح مزيدا من الأسواق أمام المنتجات الصينية، و التي تتمتع بميزات مطلقة بفضل انخفاض أسعارها، فدخول الجمهورية الشعبية الصينية، إلى منظمة التجارة العالمية، ليس قطيعة و إنما يعد مرحلة جديدة في سياسة التحرر التجارية المنتهجة من طرف بكين، فالتزام بكين في الدخول إلى منظمة التجارة العالمية، يفرض عليها انفتاحا كبيرا و شاملا لسوقها الداخلي أمام الاستثمار الخارجي و مع انضمامها للمنظمة، أخذت الحكومة الصينية على عاتقها، العمل على تحرير التجارة و الاستثمارات، و فتح الاقتصاد للشركات الأجنبية، و في قطاع الطاقة سيفضي ذلك إلى إزالة العديد من التعريفات الجمركية، ذات الصلة باستيراد السلع الرأسمالية .بالإضافة إلى إتاحة الفرصة أمام الشركات الأجنبية للدخول في مشاريع التسويق و بيع المنتجات البترولية.

[1] محمد عبد الشفيع عيسى،**بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي: محاولة موجزة في تصنيف العالم،** المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد32 / سبتمبر 2011،مرجع سبق ذكره، ص: 56.

خلاصة القول أن انضمام بكين لهذه المظمة، انجر عنه نتائج ايجابية، فقد باتت عام 2001 ، احد اكبر الاقتصاديات في العالم، و هي تحديدا السادسة وتمثل قاطرة النمو العالمي كما يؤثر الارتباك الداخلي عندها، على الاقتصاد العالمي بصورة مباشرة .

كما ذكرنا سابقا، ما يهمنا في هذا المبحث، ليس فقط سرد مسيرة الإصلاح و القدرات الصينية فحسب بل الأهم من ذلك هو: ما هي نتيجة هذا البروز، على مستوى النظام العالمي ؟ و اثر ذلك في علاقاتها مع القارة الأفريقية ؟ فستصبح الصين في القرن الواحد و العشرين في قلب شؤون العالم أكثر بكثير من أمريكا، التي تهيمن على هذه الشؤون، فإذا استمرت الصين، بهذه الوتيرة، ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية، ابتداءا من 2014 لتصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم مع ما ينتج على ذلك على مستوى الجغرافيا السياسية .فضخامة التبادلات الصينية العالمية، منذ عدة سنوات تطرح تساؤلات خاصة لدى الغرب حول احتمال تحول مركز الاقتصاد العالمي، نحو آسيا والصين بالتحديد بشكل يعيد تشكيل التوازن الدولي فزيادة النمو الاقتصادي الصيني، جعلها بلد متطور وكبير، و أتاح لها حركة جيوبوليتيكية لكن رغم ذلك فان العديد من المحللين، يرون أن النفوذ الصيني، لن يتعدى التأثير على القارة الآسيوية، و لن يكون لها نفوذ عالمي؟.

إذ يرى بهذا الصدد، المفكر الأمريكي" بريزنسكي "في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى، أن هناك ثغرات بشان توقع مستقبل القوة الصينية و الدور الذي سوف تلعبه في العالم فهو يرى أن الصين ستكون قوة إقليمية في آسيا، و لن يتعدى دورها القارة وذلك لعدة اعتبارات:

*عدم التعويل على الإحصائيات، فقد تم هذا الخطأ بشان استشراف مستقبل الدور الياباني، لكنها فشلت في لعب هذا الدور .فلا يمكن حسب" بريزنسكي "أن تحافظ الصين على الاستمرار في تحقيق نسب النمو لعقدين قادمين.

*يضاف إلى ذلك، أن النمو السريع اقتصاديا، قد يخلق آثارا سلبية جانبية قد تحد من حرية الحركة لبكين، يتعلق الأمر بزيادة استهلاك الطاقة و الغذاء.

*زيادة النمو الاقتصادي، قد يتيح للصين زيادة بناء قوتها العسكرية و النووية، على المدى القصير لكنها على المدى البعيد قد يحدث لها ما حدث للاتحاد السوفيتي في سباق السلاح مع الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى الأسباب التي تتعلق بالفقر، و التمييز الجهوي في التنمية، الذي قد يخلق امتعاضا من طرف سكان المناطق الريفية.

*الانغلاق السياسي، الذي يعرفه الحزب الشيوعي قد يفرز انفجارات سياسية داخلية .كل هذه الاعتبارات يرى" بريزنسكي "أن الصين غير قادرة على لعب دور عالمي حيوي.

فلا يوجد شك أن الصين أحرزت مكاسب اقتصادية جوهرية، خلال العقدين الماضيين، تحولت خلالهما من قوة اقتصادية محدودة، إلى قوة نشيطة اكبر لها دور فعال على الساحة الاقتصادية الدولية .إلا انه يجب الاعتراف بالمستويات المنخفضة، التي بدا منها النمو الاقتصادي، و العسكري الحالي للصين[1].

فعندما بدأت الصين عملية الإصلاح الحالية، كانت متخلفة كثيرا عن دول مثيلاتها في وضعها الدولي .إما الآن، فبالمقاييس التقليدية للقوة فهي قوة صاعدة. غير أن هناك علامات استفهام عديدة بشان مستقبلها القريب تؤكد أن":مستقبل الصين كقوة عظمى كاملة، لا يزال أمرا غير محددا إن لم يكن مستبعدا . هذا عن بعض من يتشاءم من مستقبل القوة الصينية، إلا انه تجدر الإشارة، إلا أن جل المحللين و الخبراء المنصفين يقدرون أن بكين سيكون لها دورا عالميا مرموقا في النظام الدولي .فإذا كانت قوانين التاريخ تقرر أن النمو الاقتصادي الفائق للدول الكبرى، ينعكس حتما على نمو قدراتها العسكرية، و أن تفوقها العسكري، يقودها دفعا لاقتحام مهمة الصراع الدولي بغية تغيير ميزان القوى، و تغيير ما يسمى بالنظام الدولي لصالحها . فقد خلقت كل هذه التغيرات، في البيئة الاقتصادية الداخلية، و الخارجية للصين، الإمكانيات المادية، لرفع مستوى الإنفاق العسكري بشكل كبير .و أثارت اهتماما صينيا اكبر بالدفاع عن طرق التجارة، و توسيع حرية استخدامها للمياه الآسيوية القريبة، و من نفوذها فيها .كما أتاحت لبكين، مصدرا جديدا للنفوذ الدبلوماسي المحتمل في آسيا و ما وراءها .

إن ما يمكن قوله أن الإصلاحات التي انتهجتها بكين هي إصلاحات شاملة. اتبعت نموذجا فريدا بقي إلى حد الساعة غامضا، فهو يتراوح بين النظام الرأسمالي الحديث، و الحوامل الاشتراكية التقليدية التي عرفتها الصين منذ . 1949رغم ذلك فهو نموذج فعال من الناحية الاقتصادية بشكل خاص، و الرهان أو التحدي الذي تواجهه بكين هو الإصلاح السياسي، الذي يبقى العائق الجدي أمام نهوض حقيقي و شامل للصين[2].

[1] محمد مويسي. **أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي**، مرجع سابق، ص:144.

[2] لين لمين , "**حول الإستراتيجية الخارجية الصينية في القرن الحادي و العشرين** "،مجله العلاقات الدوليه المعاصره , عدد ابريل 2000م، ص: 62.

خلاصة الفصل

نشأ مفهوم التوجه شرقا نتيجة لتطور العلاقات الدولية، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وأنتها الحرب الباردة، وتزايد دور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، وظهور التكتلات الاقتصادية.

فظهر ما يسمى بدول النمور الآسيوية، ومجموعة الآسيان، ومجموعة العشرين، وتلك القوى الآسيوية تتميز بالنمو الاقتصادي المرتفع، والتقدم العلمي والتكنولوجي، والأسواق الواسعة، كما أن تاريخ تلك الدول يخلو من التجارب الاستعمارية التي قد تشوب علاقتها مع أي طرف آخر، ما دفع دول العالم سواء منها النامية أو العظمى أو التكتلات الدولية كالاتحاد الأوروبي، إلى التوجه لتلك الدول وتدعيم علاقاتهم الاقتصادية بالأساس.

وأخيراً، بعد سنوات من التكهن، وتجاذب الآراء حول إمكانية أن تكون الصين الاقتصاد رقم 1 عالمياً. تحققت المعجزة وأعلن صندوق النقد الدولي أن الصين أصبحت رسمياً العام 2014 الاقتصاد الأول عالمياً. والناتج المحلي الإجمالي الصيني للعام 2014 بلغ 17.632 مليار دولار مقابل 17.416 مليار للولايات المتحدة. والصين تمثل 16.5 % من إجمالي الاقتصادي العالمي، مقابل 16.3 % للولايات المتحدة الأمريكية. ومن انتهى موسم الهجرة نحو الشرق، وبدأ موسم البقاء فيه.

الفهرس

العنوان	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
الملخص	
الفهرس	
فهرس الجداول	
المقدمة	**أ . د**
الفصل الأول: موسم الهجرة الاقتصادية نحو الشرق	**02**
تمهيد	03
المبحث الأول: تحديد مفهوم وأسباب التوجه شرقا	04
المطلب الأول: مفهوم التوجه شرقا	04
المطلب الثاني: أسباب التوجه شرقا	04
المبحث الثاني: صعود القطب الصيني	06
المطلب الأول: النموذج الإصلاحي في الصين	06
المطلب الثاني: القدرات الاقتصادية الصينية	09
خلاصة الفصل	15
الفصل الثاني: الصين كقوة اقتصادية عالمية والتوجه لأفريقيا	**16**
تمهيد	17
المبحث الأول: خلفية تاريخية والعلاقة الصينية الإفريقية	18
المطلب الأول: الصين وجهة جديدة للقارة الأفريقية	18
المطلب الثاني: سياسات الصين إزاء إفريقيا	19
المبحث الثاني: وسائل الصين لتحقيق رؤيتها الاقتصادية في إفريقيا.	26
المطلب الأول: الرؤية الاقتصادية الصينية في إفريقيا	27
المطلب الثاني: أهمية السوق الأفريقي بالنسبة للصين.	28
خلاصة الفصل	31
الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية	**32**
تمهيد	33
المبحث الأول: خلفية تاريخية والعلاقة الجزائرية الإفريقية	34

المطلب الأول: التأسيس للعلاقات الصينية الجزائرية (مرحلة الخمسينيات) 34
المطلب الثاني: مرحلة الكل – أيديولوجي (الستينيات والسبعينيات) 36
المطلب الثالث: مرحلة الكل – اقتصادي (الثمانينيات والتسعينيات) 39
المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية الجزائرية – الصينية في مطلع القرن الحادي والعشرين 42
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية بين الجزائر والصين 47
المطلب الثاني: الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية 51
خلاصة الفصل 52
الخاتمة 53
قائمة المراجع **56**

الملخص

تحاول هذه الدراسة تحليل العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية، والتي شهدت مؤخرا تطوراً كبيرا. وذلك من خلال مراجعة تاريخ هذه العلاقات، والنظر في أهم نقاط القوة التي تميزها، ومن ثم تحليل نقاط الضعف.

كما وحاولت الدراسة النظر في الفرص المتاحة، والتحديات التي تواجه تطوير هذه العلاقات الاقتصادية التاريخية، والاستراتيجية بالنسبة للدولتين. خاصة وأن الجزائر في حاجة ماسة لتنويع صادراتها خارج المحروقات، والصين بحاجة ما لتعزيز تواجدها في القارة الأفريقية والوطن العربي خاصة، وتحديدا الجزائر.

وقد تكونت الدراسة من ثلاث فصول، الفصل الأول تطرقنا فيه لأطروحة التوجه الراهن نحو دول الشرق في آسيا، كمدخل لدراستنا، وفي الفصل الثاني عالجنا عموما العلاقات الصينية الأفريقية، لنستوعب أكثر أهمية العلاقات الجزائرية الصينية التي خصصنا لها الفصل الثالث.

Summary

This study attempts to analyze the economic relations between Algeria and China, which have recently undergone great development. By reviewing the history of these relations, and considering the most important strengths that characterize them, and then analyze the weaknesses.

The study also attempted to look at the opportunities available and the challenges to developing these historical and strategic economic relations for the two countries. Especially as Algeria is in dire need to diversify its exports outside the fuel, and China needs to strengthen its presence on the African continent and the Arab world in particular, specifically Algeria.

The first chapter dealt with the thesis of the current orientation towards the East countries in Asia as an input to our study. In the second chapter, we generally dealt with the Sino-African relations, in order to understand the importance of the Algerian-Chinese relations to which we have devoted Chapter Three.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة:علوم تجارية
التخصص:تجارة دولية

واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية

من إعداد الطلبة:
فريد حميدة
فيصل بوجلخة
مريم جوادي

تحت إشراف :
د/ نور الدين جوادي

أعضاء لجنة المناقشة:

د. عبد الحليم الأسود	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أستاذ مساعد أ	رئيسا
د. نور الدين جوادي	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	استاذ محاضر أ	مشرفا
د. خالد أحميمة	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أستاذ مساعد ب	مناقشا

السنة الجامعية: **2017/2016**

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إسماعيل صبري مقلد، ***العلاقات السياسية الدولية*** .مطبوعات جامعة الكويت، الكويت،1979 .

2 . محمد مويسي، ***أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي*** ج:1، بيروت دار البيارق 1993.

3 . محمود حسين وجدي، ***نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية***، دار الجامعات المصرية.

4 . مارسيل ميرل، ***سوسيولوجيا العلاقات الدولية*** ، (ترجمة:حسن نافعة)، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.

5 . عجة الجيلالي، ***التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص***، 2007 دار الخلدونية للنشر القبة، الطبعة 1.

6 . سالم توفيق النجفي، ***موروثات القرن العشرين مقاربات اقتصادية***، بيت الحكمة، بغداد،2001.

7 . زايد عبيد الله مصباح، ***السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق***، بيروت: دار الرواد، 2002.

الدراسات والبحوث

1 . إسماعيل دبش، ***علاقات المغرب العربي مع دول آسيا وسبل تطويره،*** مداخلة ألقيت في المؤتمر الدولي حول: المغرب العربي وتطوير العلاقات المغاربية الآسيوية، تونس، 07 أفريل 2010.

2 . أمنية محسن عمر أحمد الزيات، ***السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 1991-2015***، المركز الديمقراطي العربي.

3 . الحبيب باي الشيخ, ***الاستثمارات الصينية بأفريقيا : كيف نجحت الصين في كسب القارة الأفريقية*** , مركز الجزيرة للدراسات, 30 أفريل 2014.

4 . أ.د عبد السلام إبراهيم البغدادي، ***التجربة الصينية في افريقيا 1994-2008*** ,جامعة بغداد, مركز الدراسات الدولية لعام 2008.

5 . د. محمد نعمان جلال, ***التطور السياسي الصيني في ظل ماو تسي تونغ*** : د.هدى ميتكيس، خديجه عرفه (محررتان), ***الصعود الصيني*** ,(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية),2006.

6 . حمشة عبد الحميد، ***دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة –دراسة حالة الجزائر،*** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

7 . محمد السيد سليم، ***آسيا و التحولات العالمية***، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1998.

8 . فطيمة حفيظ، ***الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي الجزائر– المغرب– تونس***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد التنمية 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، 2010.

9 . قط سمير، ***الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: قطاع النفط أنموذجا*** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية إستراتيجية, جامعة بسكرة ,الجزائر ,2008.

10 . سالم حسين العجمي، ***أثر التوجه الاستراتيجي التحليلي على أداء المنظمة في ضوء القدرات التسويقية المتاحة*** ، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

11 . شرفاوي عائشة، ***تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية***، حالة الجزائر رسالة ماجستير منشورة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سبتمبر 2001.

المجلات والجرائد

1 . بيتر بركس وجي هاي شين، ***النفوذ الصيني في أفريقيا: تهديد كبير لمصالح واشنطن*** ، مأرب برس، 28 ديسمبر 2006.

2 . حنان حيمر، ***تحديد خطة عمل خماسية بين الجزائر والصين***، المساء، 21 ديسمبر 2013.

3 . مليكة خنشر، ***الجزائر والصين تؤكدان على إقامة علاقات إستراتيجية***، المساء، 24 فيفري 2014.

4 . محمد حمشي وسامية ربيعي, ***ستون سنة من العلاقات – الصينية*** , المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، العدد الأول، 18 مارس 2012.

5 . لين لمين , ***حول الإستراتيجية الخارجية الصينية في القرن الحادي و العشرين*** , مجله العلاقات الدولية المعاصرة , عدد ابريل 2000.

6 . محمد عبد الشفيع عيسى، ***بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي: محاولة موجزة في تصنيف العالم***، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد32 / سبتمبر2011.

7 . عبد الله الشايجي، ***الاتجاه شرقا إنها الحقبة الآسيوية***، جريدة الاتحاد، 15 أكتوبر 2012 .

8 . شريفة فاضل محمد، ***العلاقات المصرية الصينية بين الاستمرارية والتغيير (2013/2003)***، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 420/ فيفري 2014.

9 . وجيان مين، النظام الدولي الجديد والدور الصيني، ***مجلة الصين اليوم***، جانفي 2010.

المراجع باللغة الأجنبية

الدراسات والبحوث:

1 - Dalila Nadi, ***Chinese State –Owned- Enterprises Engagement in Algeria, in Expert Meeting Report Chinese State-owned enterprises and Stability in Africa***, Meeting Organised by IKV Pax Christi and Clingendael Institute , 30 May 2008.

2 - Gabestan. J. P, ***Les relations Chine-Afrique : nouvelles responsabilités et nouveaux défis d'une puissance mondiale en devenir***, Héredote, n° 150, Mars 2013.

3 - Invest in Med, ***Investissements prioritaires pour le développement de la logistique en Méditerranée***, Etude no. 4, Septembre 2009.

4 - ***Independence Statics and Analysis*** :U.S Energy Information Administration, July 24,2014.

5 - Philipe Hugon , ***tournée chinoise en Afrique*** , institut de relation internationales et stratégique.

المجلات والجرائد:

6 - Fu, bu. ***le silence diplomatique de la chine***. Le monde diplomatique. Mars, 2003 .

المواقع الالكترونية:

1 - http://arabic.china.org.cn/china/txt/2011 02/07/content_21875074.htm.(07-02-2011).

2 - Valérie, niquet**.** ***L'offensive africaine de la chine*****, www. ifri.org**

الخاتمة

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية الصينية

الجزائرية

قائمة المراجع

فهرس الجداول